



السلطة الوطنية الفلسطينية

الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر

وإعادة الإعمار في غزة لعامي 2009 - 2010

المؤتمر الدولي لمساندة
الاقتصاد الفلسطيني لإعادة الإعمار في غزة

شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية
2 مارس/آذار 2009

جدول المحتويات

مقدمة للدكتور سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني

شكر وتقدير

ملخص تنفيذي

الجزء (أ): استعراض عام

1. أزمة غزة: الأثر والاستجابة
2. التخطيط والتنسيق
3. المبادئ الإرشادية
4. المنهجية
5. بيئة مؤاتية للإنعاش وإعادة الإعمار
6. آليات التمويل
7. المتابعة والتقييم

الجزء (ب): أثر الأزمة

1. القطاع الاجتماعي

- أ. الصحة والتغذية
- ب. التعليم
- ج. الحماية الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي
- د. الرفاهة النفسية والاجتماعية
- هـ. المؤسسات الثقافية والتراثية والدينية

2. قطاع البنى التحتية

- أ. المياه والصرف الصحي والنظافة العامة (WaSH)
- ب. منشآت الإسكان والإيواء المؤقت
- ج. الطاقة: الكهرباء، والوقود والغاز
- د. النقل والمواصلات
- هـ. الاتصالات

3. القطاع الاقتصادي

- أ. الزراعة والأمن الغذائي
- ب. المؤسسات الصناعية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى
- ج. فرص العمل والتشغيل
- د. البنوك وتوافر الموارد النقدية

4. قطاع الحوكمة

- أ. السلطات المحلية والإدارة العامة
- ب. منظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي
- ج. السلامة والأمن بما فيها الدفاع المدني
- د. حقوق الإنسان والحماية

5. الموارد الطبيعية والبيئة

- أ. جودة المياه
- ب. تلوث الهواء
- ج. الأراضي والتربة والتنوع الحيوي
- د. الذخائر والمخلفات المتفجرة للحرب (ERW)
- هـ. إدارة النفايات الصلبة

الجزء (ج): الإجراءات التدخلية ذات الأولوية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار

1. القطاع الاجتماعي
2. البنية التحتية
3. الاقتصاد
4. الحوكمة
5. الموارد الطبيعية والبيئة

الجزء (د): مساندة الموازنة

قائمة الجداول

ملخص تكلفة خطة الإنعاش المبكر والتدخلات لإعادة الإعمار	جدول 1:
المنازل المدمرة والمتضررة في غزة، حسب المحافظة	جدول 2:
تقدير الخسائر والتكلفة للمنازل المدمرة بالكامل	جدول 3:
خسائر القطاع الزراعي المقدر في قطاع غزة	جدول 4:
تفاصيل الأضرار التي لحقت بقطاعات الصناعة، والتجارة، والخدمات	جدول 5:
تقييم موجز، الاستجابة والتكلفة للقطاع الاجتماعي	جدول 6:
تقييم موجز، الاستجابة والتكلفة لقطاع البنية التحتية	جدول 7:
تقييم موجز، الاستجابة والتكلفة للقطاع الاقتصادي	جدول 8:
تقييم موجز، الاستجابة والتكلفة لقطاع الحوكمة	جدول 9:
تقييم موجز، الاستجابة والتكلفة لقطاع الموارد الطبيعية والبيئة	جدول 10:
موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2009	جدول 11:

نعذر في حال وجود أخطاء نحوية حيث أن هذه الوثيقة غير منقحة لغوياً بسبب ضيق الوقت



السلطة الوطنية الفلسطينية

مقدمة

تمثل هذه الوثيقة الاستجابة المنسقة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وشركائها المحليين والدوليين للتعامل مع الدمار الذي لحق بقطاع غزة مؤخراً. إذ عانى أهلنا القاطنين غزة خلال شهري ديسمبر/كانون الأول ويناير/كانون الثاني من أسوأ عدوان وقع منذ إجبارهم على ترك منازلهم قبل 60 عامًا، وهو العدوان الذي خلف آلاف القتلى والجرحى وترك مئات الآلاف يفتقدون إلى الغذاء والمأوى والخدمات الأساسية. وإلى جانب ما يعانیه الاقتصاد المصاب منذ البداية بالشلل نتيجة سنوات الحصار الخانق، والذي نتج عنه اعتماد أربعة أخماس سكان غزة على المعونات، فقد أدى إفراط إسرائيل في استخدام النيران الكثيفة ضد واحدة من أكثر الأماكن المكتظة في العالم إلى تعميق آثار الأزمة على الصعيد الإنساني.

يعد قطاع غزة جزءاً أساسياً من دولة فلسطين المستقبلية، ويحتاج شعبنا هناك الآن إلى المساعدة العاجلة. وإذا كانت التكلفة البشرية للعدوان الإسرائيلي لا تحصى ولا يمكن علاجها في أغلب الأحوال، فإن الخطة التي نعرض لها هنا بمثابة الخطوة الأولى تجاه التعافي من هذا الاجتياح وبناء ظروف معيشية أفضل لمواطنينا في غزة. ولا يتمثل الهدف في إعادة التاريخ شهرين إلى الوراء، أو حتى العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع في يونيو/حزيران 2007، ولكن إلى إحداث تغيير نوعي في الوضع الاجتماعي والاقتصادي. وعلى هذا تضع الخطة إجراءات إنعاش مبكر حسب الأولوية إلى جانب إجراءات تدخلية طويلة الأجل مصممة خصيصاً لإحداث أثر إيجابي مستديم يعود على حياة 1.5 مليون فلسطيني.

وهناك العديد من المتطلبات الضرورية لإنجاح هذا البرنامج الطموح. فإلى جانب مواصلة المجتمع الدولي إبداء التعاون والدعم، يجب توفير الاستقرار على صعيد الوضع السياسي، ويجب فتح المعابر بشكل دائم أمام الحركة المعتادة للأفراد والبضائع، وذلك تمسكاً مع الاتفاقيات السابقة المبرمة مع إسرائيل. وهذه الأمور بمثابة ضروريات، ويجب ألا تبقى عقبات. وفي إطار التعاون مع هذه المأساة، لدينا فرصة لتصحيح ما حدث في الماضي من انقسامات، والتحدث مجدداً بصوت واحد، كفلسطينيين نكافح للتخلص من الاحتلال والعمل سوياً من أجل تحقيق حلم الحرية وبناء الدولة. وعندما نعيد اتصال غزة بالعالم الخارجي، سنتحول سريعاً من سجن مفتوح إلى جناح مزدهر من جناحي الاقتصاد الفلسطيني، بفضل ما يتميز به شعبنا هناك من دينامية وحيوية. ومن غير المقبول أن تظل هذه البقعة الخصبة المنتجة التي تتميز بثرائها على صعيد الموارد البشرية تحت نير الفقر. إن الشعب الفلسطيني يستحق أكثر من مجرد البقاء - فنحن نستحق أن نحيا حياة كريمة وأن ننمو ونزدهر أسوة بباقي الشعوب.

وسنعمل على أن تكون هذه الظروف الحالية بمثابة نقطة التحول لقطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية. ولا توفر هذه الخطة المعنية بالإنعاش وإعادة الإعمار فرصة إعادة بناء غزة فحسب، بل بنائها على نحو أفضل مما كانت عليه، وأمل أن تتحد جميع الجهات المعنية بالأمر لتحقيق تلك الغاية.

الدكتور سلام فياض
رئيس الوزراء

شكر وتقدير

تود السلطة الوطنية الفلسطينية أن تعرب عن تقديرها للمؤسسات التي أسهمت في وضع هذه الخطة وإجراء تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في إطار خطة الإنعاش المبكر التي تدعمها. وقد تولت وزارة التخطيط قيادة هذه الجهود وبالتنسيق مع الوزارات الرئيسية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، والأمم المتحدة والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. ونود أن نعرب عن تقدير خاص لشركائنا الرئيسيين: شبكة الأمم المتحدة ومجموعة شركاء الإنعاش المبكر والإتحاد الأوروبي .

نتقدم بالشكر الجزيل للمؤسسات التي تواصل تقديم الخدمات الأساسية، كالمأوى والغذاء والرعاية الصحية، لأبناء الشعب الفلسطيني في غزة طوال الأسابيع الثلاثة للاجتياح العسكري. ونخص بالتقدير ما قدمته الأونروا والهلال والصليب الأحمر. كذلك فنحن في غاية الامتنان للحكومة المصرية على دعوتها واستضافتها لهذا المؤتمر الدولي لمساندة الإقتصاد الفلسطيني ولتجميد الدعم العربي والدولي لإعادة الإعمار الذي سيعقد في الثاني من آذار 2009 ويجسد الصداقة والدعم المتأثر الذي تميزت به مواقف جمهورية مصر العربية على الدوام

وأخيرًا، ينبغي الإشارة بوجه خاص لمواطنينا في غزة الذين فتحو لنا أبوابهم وبيوتهم وأماكن أعمالهم لتقديم تفاصيل عن حجم الخسائر والدمار الذي لحق بهم، وتقديمهم معلومات محددة عن كيفية إعادة بناء حياتهم وبيئتهم حسب رؤيتهم. وتقوم هذه الخطة بتحديد الأدوات والموارد اللازمة لتوفير الفرص لشعبنا من أجل إعادة بناء حياتهم بالطرق التي يرونها مناسبة. ونحن نقدم هذه الخطة لهم بأمل أن تجلب لهم الاستقرار والازدهار وعودة الحياة لمسارها الطبيعي بأسرع وقت..

ملخص تنفيذي

تم إعداد هذه الوثيقة من قبل وزارة التخطيط بالتعاون مع جميع الوزارات الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والبنك الدولي والشركاء الآخرين. وسيتم استخدام هذه الخطة لحشد الموارد من أجل مساعدة أهلنا في غزة على إعادة بناء حياتهم وسبل معيشتهم. ومن هذا المنطلق ستشكل الخطة أساساً لحشد الموارد والجهود التي ستجري في المؤتمر الدولي المزمع عقده في مصر في الثاني من مارس/أذار 2009 تحت شعار دعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة أعمار غزة. كما ستمثل الإطار التوجيهي لكافة الإجراءات التدخلية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار.

يقدم الجزء الأول من هذه الوثيقة استعراضاً عاماً للوضع في غزة عقب العدوان العسكري الإسرائيلي الذي استمر ثلاثة أسابيع، ويعرض كيفية صياغة الخطة الرامية إلى التعامل مع تبعات ذلك العدوان. وقد أتت الخطة كنتيجة للمشاورة والتنسيق بين المؤسسات الحكومية، والشركاء المحليين والدوليين المتعددين، وتقوم هذه الخطة بتحديد المسؤولية عن متابعة عمليات التخطيط والتنسيق في مرحلة التنفيذ. سترتبط خطة الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار بالأولويات الرئيسية للسياسة الوطنية الموجزة بوضوح في "الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية"، وبالتالي ستكون مكملة لجهود السلطة الوطنية الفلسطينية المبذولة حالياً للتخفيف من حدة الفقر من خلال زيادة فرص العمل وإنعاش الاقتصاد.

يشكل تقييم الاحتياجات السريع ضمن إطار الإنعاش المبكر لغزة العمود الفقري للخطة، كما يمثل الأساس الذي تقوم عليه مشروعات الإنعاش المبكر والإجراءات التدخلية متوسطة وطويلة الأمد الرامية لإعادة الإعمار. وتتخذ الخطة، التي أعدتها وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية ووكالاتها بدعم من الشركاء المحليين والدوليين، من الوضع السائد قبل 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 نقطة انطلاق لها ولكنها تضع ذلك ضمن سياق تجربة حصار غزة المتواصل والطويل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. أن السلطة الوطنية الفلسطينية ترى وجود ضرورة ملحة لمساعدة شعبنا على إعادة بناء حياته في أقرب وقت ممكن وبكفاءة، ونحن نتطلع إلى العالم لمساعدتنا، ونحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن الأضرار والخسائر التي سببتها في غزة.

تشير الخطة في **القطاع الاجتماعي**، إلى تعرض أنظمة الطوارئ والرعاية الصحية الأولية بغزة للضغط وانخفاض الدعم خلال العدوان الإسرائيلي، وتعرض العديد من المرافق الطبية لأضرار بالغة. وقد أدى إغلاق الحدود إلى منع تدفق الإمدادات الطبية الضرورية ونقل الحالات الطبية الخطيرة، فضلاً عن تقليص القدرة على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ بشكل كبير. كما تعرضت العديد من المؤسسات التعليمية على كافة المستويات من رياض الأطفال مروراً بالمدارس إلى الجامعات لأضرار جسيمة. وقد عانت جهات تقديم الرعاية الأولية من صعوبات توفير أبسط وسائل الأمن البشري حتى لأفرادها، واستشهد الكثير منهم أو أصيبوا خلال الهجمات. ونتيجة لعدم القدرة على الوصول إلى السلع الأساسية ازداد تعقيد المشكلات التي تواجه الفئات الضعيفة والمعرضة للمعاناة لاسيما الأطفال والشباب، الذين ساءت أوضاعهم النفسية والاجتماعية بشكل كبير من جراء العدوان الإسرائيلي. ولقد تضرر قطاع الحماية الاجتماعية بشكل خاص، حيث تعرض عدد من دور الأيتام، ومراكز المعاقين ومراكز الرعاية إلى أضرار بالغة. والأهم من ذلك حدوث زيادة في عدد الفقراء، والأشخاص غير المحميين والمعاقين والأيتام والأسر التي تعولها نساء، مما يضع أعباء إضافية على ما تبقى من شبكة الأمان الاجتماعي. كما تعرضت المساجد والمؤسسات الثقافية والأبنية التاريخية لأضرار بالغة خلال القصف العشوائي. ويصل مجموع الاحتياجات في القطاع الاجتماعي الناجمة عن العدوان الإسرائيلي إلى 315 مليون دولار.

تعرضت مرافق **البنية التحتية** الحيوية لأضرار جسيمة خلال أعمال القصف والاحتياح الإسرائيلي، وتحتاج إلى 502 مليون دولار لإصلاحها وتقديم المساندة الإنسانية والإنعاش للفئات المتضررة. وقد تحولت مساحات كبيرة إلى أنقاض، حيث تضرر 15,000 من المنازل أو دُمرت تماماً، كما حدثت أعطال على نطاق واسع في شبكات المياه والصرف الصحي، ومصادر الطاقة والمرافق، والطرق والجسور، ونظام الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وتوثق الخطة الآثار البالغة للهجمات الإسرائيلية على **الاقتصاد** في غزة والذي يعاني من الضعف أصلاً، فقد تأثر القطاع الزراعي بشكل كبير، حيث لحق دمار واسع النطاق بالأراضي المزروعة والمنشآت الزراعية (الدينيات) والثروة

الحيوانية ومزارع الدواجن، وآبار المياه، وشبكات الري والأصول المنتجة الأخرى. ومع تدمير 14.6% من إجمالي المساحات المزروعة تدميرًا كاملاً، وفقدان العديد من العائلات لمنازلها وسبل عيشها، سيكون لذلك أثراً سلبياً على الأمن الغذائي. ونظراً لتدمير الكثير من أرصدة رأس المال وفرص العمل المتبقية، لن يتعافى الاقتصاد إلا بعد رفع الحصار، وعودة السيولة إلى النظام المالي، واستقرار مناخ الاقتصاد الكلي بوجه عام. وتطلب الخطة 412 مليون دولار لدعم القطاع الاقتصادي في غزة

وعلى صعيد **الحكومة**، توثق الخطة كيف شهد معظم أهالي غزة انهيار القنوات العامة لاتخاذ القرار، والحماية، وحقوق الإنسان. كما تعرض المجتمع المدني بدوره لأضرار بالغة أدت إلى إضعاف النسيج الاجتماعي والهياكل المدنية. إضافة إلى ذلك، تم تشريد الكثير من العائلات واستشهاد معيبيها، وسجن الأشخاص دون منحهم حق الحصول على المساعدة القانونية. وقد أدت الهجمات أيضاً إلى تدمير البنية المادية الأساسية التي تستخدمها السلطات المحلية لأغراض الإدارة العامة، فضلاً عن تشريد الموظفين الحكوميين أو قتلهم. ونتيجة لذلك، تراجعت الأعمال الحكومية المعتادة، مثل مباشرة الخدمات الاجتماعية، تراجعاً كبيراً أو توقفت بالكامل، وهناك حاجة إلى 68 مليون دولار لإجراء تحسينات في هذا القطاع

أخيراً يُفصل التقييم السريع للاحتياجات مدى التدمير الذي ألحقته إسرائيل بالموارد الطبيعية والبيئة. فقد تضررت مصادر المياه الجوفية الهشة ضرراً بالغاً، وخاصة من جراء تدمير البنية التحتية لمياه الصرف الصحي، وهو ما أدى إلى تدفق مئات الآلاف من الأمتار المكعبة لمياه الصرف غير المعالجة إلى النظام البيئي. هذا إلى جانب تعرض الأراضي المنتجة التي أصابها التلوث لأضرار نتيجة لمرور المركبات العسكرية المجنزرة الثقيلة وإلقاء القنابل والمتفجرات الإسرائيلية. وقد أدى عدم التمكن من الوصول إلى مكبات النفايات إلى إرباك قطاع إدارة النفايات الصلبة، وهو ما أسفر عن تحويل أماكن عديدة إلى مناطق غير مرخصة لتجميع النفايات والإحراق العشوائي للقمامة، وهو ما كان له آثار بالغة على البيئة والصحة العامة. هذا إلى جانب التلوث من حطام المنازل الناتج عن القصف بمادة الأسبستوس، وبقاء الذخائر غير المنفجرة كتهديد كبير على الحياة. من المتوقع أن تصل تكلفة التخلص من هذه الفوضى التي أحدثها الاجتياح الإسرائيلي إلى 29 مليون دولار.

تشتمل المبادئ الإرشادية للإنعاش وإعادة الإعمار في كافة هذه القطاعات على الملكية الفلسطينية للعملية من خلال قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، واستخدام الموارد بكفاءة وفاعلية، وإعادة البناء على نحو أفضل لضمان إحداث تحسينات نوعية مستدامة، وتعزيز القدرات المحلية لضمان تحقيق جميع منافع إعادة الإعمار لصالح أبناء الشعب الفلسطيني. ويجب أن تضمن الإجراءات التدخلية ذات الأولوية الخاصة بالإنعاش المبكر الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات القطاعية والقطاعية الفرعية في علاقتها ببعضها البعض حتى يتسنى مواجهة احتياجات السكان في غزة بطريقة متكاملة ومنسقة. فعلى سبيل المثال، يرتبط الإسكان باحتياجات المياه والصرف الصحي، والتي ترتبط بدورها بقضايا توفر قطع الغيار والمعدات.

يتناول النداء العاجل الصادر في فبراير/شباط 2009 الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب الفلسطيني في غزة، كما يشتمل على عناصر حاسمة للإنعاش المبكر. تقوم الخطة بتوفير جسر بين الإغاثة قصيرة الأمد والتنمية المتوسطة وطويلة الأمد عن طريق وضع عدد من الإجراءات التدخلية وتوسيعها. وتتمثل الغاية الأساسية في دمج إعادة إعمار غزة في "الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية" وما تضمنه من عمليات الموازنة والتخطيط. وستقوم الوزارات ذات الصلة بإجراء تحليل أكثر عمقاً للوضع في غزة خلال الأشهر القادمة، وذلك في مشاور وثيق مع وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والجماعة الأوروبية، والشركاء الآخرين لتنقيح هذه الخطة وتطويرها.

ويجب استرشاد الجهات المانحة بمبادئ باريس بشأن فاعلية المعونات، وحثها على استخدام الأنظمة الوطنية القائمة، مثل التمويل والمشتريات والمراجعة، عند تنفيذ الخطة. وندعو الجهات المانحة في المقام الأول إلى تحويل المساعدات لخطة الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة عبر حساب الخزينة الموحد، على شكل دعم مباشر للموازنة مع عدم تخصيصه لغرض معين.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجهات المانحة تقديم الدعم من خلال الآليات القائمة مثل آلية PEGASE، وصندوق الإئتمان التابع للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية (PRDP) وآليات التمويل المشترك لبرنامج البنك الدولي، وصناديق الاستثمار العربية والإسلامية، وغيرها من القنوات الموجودة الأخرى مثل وكالات الأمم المتحدة التي من شأنها تسهيل أنشطة الإنعاش السريع والفعال وإعادة الإعمار على ضوء هذه الخطة. وستقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بتنسيق كل آليات التمويل والقنوات لضمان التغطية الكاملة للاحتياجات، ومنع التكرار، وتعزيز المساءلة المتبادلة والمسؤولية أثناء التنفيذ. وستستخدم السلطة الوطنية الفلسطينية نظام (PRDP) الموجود للمتابعة والتقييم لضمان الشفافية والكفاءة والمسؤولية في التنفيذ.

يلعب الإنفاق الحكومي دوراً مهماً في اقتصاد غزة، وأصبح طوق النجاة للشعب منذ شهر يونيو/حزيران 2007. فقد بلغت النفقات الجارية نحو 120 مليون دولار شهرياً، وتنفق أساساً لدفع الرواتب ومساعدة الحالات الاجتماعية الصعبة وتمويل التحويلات الطبية وقطاعات الكهرباء والوقود و واردات المياه في غزة. ويقدر العجز المتوقع في النفقات المتكررة في ميزانية عام 2009 بـ 1.15 مليار دولار، ولكن الاحتياجات الإضافية في غزة الناجمة عن الحصار الإسرائيلي والهجوم العسكري سوف تزيد من الأعباء المالية الواقعة على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية بما يقدر بحوالي 300 مليون دولار خلال عام 2009 فقط لتغطية فواتير الطوارئ والمأوى والوقود والكهرباء والخدمات الطبية والاحتياجات الاجتماعية. لذلك، فضلاً عن إنفاق 1.326 مليار دولار في خطة الإنعاش المبكر والإجراءات التدخلية لإعادة الإعمار السابق ذكرها، يطلب من الجهات المانحة توفير مبلغ وقدره 1.45 مليار دولار لدعم الموازنة والموازنة الإضافية الطارئة في غزة لعام 2009.

ومن الأهمية بمكان أن لا تؤدي المخاطر السياسية إلى التأثير سلباً على هذه الاستثمارات الجديدة التي ندعو لها. ولذلك سنعمل جدياً في سبيل الوحدة والمصالحة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك فإن نجاح هذه الخطة سيكون مرهوناً بفتح سبل الوصول إلى غزة وارتفاع الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل على 1.5 مليون إنسان.

جدول 1: ملخص تكلفة خطة الإنعاش المبكر والإجراءات التدخلية لإعادة الإعمار

التكلفة التقديرية للإجراءات التدخلية (مليون دولار أمريكي)	القطاع/القطاع الفرعي
القطاع الاجتماعي	
35.720	الصحة والتغذية
55.351	التعليم
202.500	الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعية
21.588	الثقافة، والتراث، والمؤسسات الدينية
315.159	تكلفة القطاع الاجتماعي (الإجمالي الفرعي)
قطاع البنى الأساسية	
6.279	المياه، والصرف الصحي، والنظافة العامة (WaSH)
347.890	منشآت الإسكان والإيواء المؤقت
15.462	الطاقة (الكهرباء، والوقود، والغاز)
118.832	النقل والمواصلات
13.310	الاتصالات
501.773	تكلفة قطاع البنية التحتية (الإجمالي الفرعي)
القطاع الاقتصادي	
265.791	الزراعة والأمن الغذائي
146.413	المؤسسات الصناعية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى
412.204	تكلفة القطاع الاقتصادي (الإجمالي الفرعي)
قطاع الحوكمة	
25.422	السلطات المحلية والإدارة العامة
1.000	منظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي
41.271	السلامة والأمن بما في ذلك الدفاع المدني
67.693	تكلفة قطاع الحوكمة (الإجمالي الفرعي)
الموارد الطبيعية والبيئة	
15.400	جودة المياه
0.500	تلوث الهواء
0.330	الأراضي والتربة والتنوع الحيوي
13.000	إدارة النفايات الصلبة
29.230	تكلفة قطاع الموارد الطبيعية والبيئة (المجموع الفرعي)
1,326.06	إجمالي تكلفة الإجراءات التدخلية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار

جدول موجز بالمساندة المطلوبة

التكلفة (دولار أمريكي)	البند
1,326,059,000	الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار 2010/2009
1.150,000,000	دعم للموازنة لعام 2009
300,000,000	الدعم الطارئ للموازنة 2009
2,776,059,000	المجموع

الجزء (أ): استعراض عام

1. أزمة غزة: الأثر والاستجابة

أسفر القصف الإسرائيلي الأخير وغزو قطاع غزة عن إلحاق ضرر بالغ بحياة الفلسطينيين وسبل عيشهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد أدت ثمانية عشر شهراً من الحصار الشديد – وهو الأشد قسوة بين نظم العقوبات المتبعة حالياً في أي مكان في العالم – بالفعل إلى شل اقتصاد غزة، وأضحى 80% من قاطنيها يعتمدون جراء هذا الحصار على المساعدات؛ بيد أن الهجوم العسكري الأخير تسبب في دمار غير مسبوق.

إذ بعد اثنين وعشرين يوماً من الاعتداء، والذي بدأ في السابع والعشرين من ديسمبر/كانون الأول لعام 2008، استشهد ما لا يقل عن 1,314 فلسطينياً، فيما بلغ عدد الجرحى أربعة أضعاف هذا العدد. وتشرّد أكثر من 100,000 شخص، بينما لحق الضرر أو الدمار الكامل بأكثر من 15,000 منزل، فضلاً عن الإضرار البالغ بالبنية الأساسية والمرافق العامة؛ بما في ذلك مرافق المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، وشبكات النقل، كما أسفرت الهجمات الإسرائيلية على العديد من مرافق الحكومية، والبلدية، والمرافق التابعة للأمم المتحدة، عن عرقلة متزايدة لجهود توفير الخدمات العامة الأساسية. فيما تسبب هدم الشركات والمصانع وتخريب الأراضي الزراعية في انهيار الاقتصاد المحلي على نحو شبه كامل؛ الأمر الذي سلب الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين يسكنون غزة قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

ويُعد احتواء الأزمة الإنسانية خطوة أولى فحسب على الطريق الطويل نحو إعادة بناء حطام الحياة لدى سكان غزة. وبالرغم من أنه من الممكن رفع الحطام والقذائف غير المتفجرة، وإعادة إعمار المنازل والمساجد، إلا أن الخسارة الإنسانية التي خلفتها هذه الأزمة ستظل ملموسة لعدة أجيال قادمة. فقطاع غزة جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية، وهو أول أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية. إن جهداً لم ولن يُدخّر في مساعدة السكان البالغ عددهم 1.5 مليون نسمة. ويعني هذا ليس مجرد التخفيف من المعاناة وإصلاح الضرر المادي فحسب، وإنما التعامل أيضاً مع المشاكل المزمنة المصاحبة للفقر، والبطالة، والركود، وإحداث تحسينات جوهرية على الحالة الاجتماعية والاقتصادية. إن مجرد العودة إلى الوضع السابق لن يكون كافياً؛ فلا بد من وضع سكان غزة على مسار تصاعدي صوب رخاء وخير دائمين، وخلق بيئة مؤاتية لازدهار مشروعاتهم وصناعاتهم، بل والسعي لتوفير عيشة كريمة لهم.

وتحقيقاً لهذه الغاية، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، عمدنا إلى صياغة خطة فلسطينية وطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار تهدف إلى تخفيف المعاناة في غزة، وربط تدابير إعادة التأهيل قصيرة الأمد بالإجراءات التدخلية الأطول أمداً، والمتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية. ولقد أجرينا تقييماً لأثر هذه الأزمة على كافة مناحي الحياة، وانتهينا إلى صياغة استجابات ترمي إلى إحداث أثر إيجابي دائم – "إعادة البناء على نحو أفضل". فمتى هُدمت مدرسة أو عيادة طبية، عمدنا إلى بناء أخرى أكثر حداثة محلها. إذ ليس الهدف هنا هو أن نعيد عقارب الساعة إلى الوراء، وإنما دفعها إلى الأمام بقوة.

وتستفيد هذه الخطة من التقدم الذي أحرزته السلطة الوطنية الفلسطينية في قدراتها ذات الصلة بالتخطيط وإعداد الموازنة، والآليات المحسنة لتنسيق المساعدة بين الوزارات، والجهات المانحة، والشركاء التنفيذيين. علاوة على ذلك، تحدونا ثقة وتقدير عميقين تجاه حسن النوايا الدولية القائمة على نحو عظيم تجاه شعبنا في غزة، والرغبة في معالجة آثار العدوان الإسرائيلي العاشم. إلا أننا ندرك أن هذه التدابير وحدها لا تكفي؛ فلنجاح هذه الخطة بشكل شامل، يجب أن تُنفذ في بيئة مستقرة، حيث حرية الحركة والتنقل من وإلى غزة مكفولة للأشخاص والبضائع، وحيث هناك توقع معقول بأن الاستثمارات الخاصة لن تغدو ركماً مجدداً.

كما أن خفض المخاطر السياسية أمر ضروري لتسهيل المضي في عملية الإنعاش وإعادة الإعمار، حيث ينبغي أن يكون هدفنا هو إزالة شبح الحرب من غزة إلى الأبد. وبالطبع نحن نتفهم أن الحوافز لدى الجهات المانحة والشركات الخاصة لتخصيص موارد في مشروعات طويلة الأمد، ستكون ضئيلة حالما بدا أن عدم الاستقرار المزمع سوف يستمر، لذلك يتعين علينا أن نمد يدًا لكافة الشركاء الراغبين، بحثاً عن المصالحة والوحدة الوطنية.

وبالرغم من ذلك، وبوجه عام، ينبغي فتح كافة معابر غزة وإبقاؤها على هذا النحو هو الشرط الأساسي للنجاح. وينبغي أن تكون "اتفاقية الحركة والعبور (AMA)" لعام 2005 إطاراً يسمح بوصول الإمدادات والخبرات – حيث الحاجة ماسة إليهما – إلى داخل قطاع غزة، كما يسمح بالتصدير منه. ولطالما كان حصار غزة واحداً من العوامل الرئيسية التي أدت إلى المأساة الحالية، ولا شك أن رفعه سيكون الدفعة الأهم صوب عملية الإنعاش.

2. التخطيط والتنسيق

تقع مسؤولية التنسيق العام والإشراف في خطة الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ينبغي عليها التأكد من أن المبادرات تكمن في الأولويات الوطنية، إضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. ونظراً لحجم ونطاق الدمار، فلا شك أن جهود خطة الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار سوف تشمل كافة الوزارات والهيئات الرئيسية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك العمل على كافة المستويات الحكومية، بالتعاون الوثيق مع العديد من الشركاء؛ بما في ذلك الهيئات الإنمائية الوطنية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والقطاع الخاص. وفي إطار مساعدة المجتمع الدولي، تمثل شبكة الأمم المتحدة ومجموعة شركاء الإنعاش المبكر آلية تنسيق قادرة على تيسير الاتصال السلس بالاستجابات الدولية لمكوّن الإنعاش المبكر في هذه الخطة.

ومع هذا العدد الكبير من الجهات الفاعلة، فإنه من الأهمية بمكان أن تُكْمَل هذه الاستجابات بعضها البعض، وتجنب الإهدار والازدواجية. ويتعين على جهودنا التعاونية أن تسترشد بمبادئ باريس بشأن فعالية المعونات: الالتزام، والاتساق، والتجانس، والإدارة من أجل النتائج، والمساءلة المشتركة. وسوف يتم تصميم نظام للمعلومات يهدف إلى التتبع المستمر لكافة جهود الإنعاش المبكر، للتأكد من تلبية كافة الاحتياجات ورصد الإنجازات أو العقبات على نحو منهجي، وتعريف الجمهور بما يجري. وينبغي مساندة برامج السلطة الوطنية الفلسطينية والاستفادة منها في مجالات إدارة المعونة، والتوريدات، والرصد والتقييم، بغرض تشجيع هذه الوظائف الحيوية على التطور طويل الأمد. ومن شأن الهيكل الموضوع لتنسيق المعونة، والذي يضم مجموعات الجهات المانحة العاملة على مستوى القطاعات؛ والمنظمات غير الحكومية، والهيئات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، أن يوفر قاعدة مناسبة لتنسيق جهود الاستجابة. والأكثر أهمية على الإطلاق – لضمان الالتزام الفلسطيني ولتيسير التنسيق الفعّال، يجب اعتبار هذه الوثيقة بمثابة مخطط للإجراءات التدخلية للإنعاش وإعادة الإعمار في قطاع غزة.

3. المبادئ الإرشادية

جاء تصميم الاستجابة الإستراتيجية بحيث يضمن الاستفادة من جهود الإغاثة الإنسانية، فضلاً عن تطوير إستراتيجيات لتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية في مرحلة ما. وتتكامل خطة الإنعاش المبكر للفلسطينيين في غزة، مع جهود استعادة الأسس طويلة الأمد لإعادة الإعمار، والتنمية المستدامة، والنمو العادل. وفيما يلي المبادئ التي من شأنها توجيه صياغة وتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة:

- **إعادة البناء على نحو أفضل**، لضمان ألا تعتمد خطة الإنعاش المبكر والإجراءات التدخلية لإعادة الإعمار إلى تكرار الأوضاع التي كانت سائدة قبل الاجتياح العسكري، وإنما إلى خلق مستويات معيشة محسنة وأكثر استدامة، وفرص حياة أفضل من ذي قبل. ولذا، تأخذ الخطة بعين الاعتبار تدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية على مدى عدة سنوات من الحصار، وتسعى من ثم إلى التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية المترابطة؛ والمتمثلة في الفقر، والبطالة، والركود.

■ **تنشيط القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والاقتصاد المحلي**، من خلال تهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية المحلية؛ بما في ذلك خلق فرص العمل، وبناء القدرات المحلية، والتأكد من أن الفلسطينيين في غزة ليسوا مجرد منتفعين، بل فاعلين في عمليات الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار. وتعتمد الخطة على الفلسطينيين ذاتهم في قيادة عملية تحويل الوضع الاجتماعي والاقتصادي لديهم والالتزام بها. فالخطة مصممة لتعزيز مبادرات الإنعاش من قبل المجتمعات المتضررة، وتزويدها بالموارد والأدوات كي تكون في طليعة هذا الجهد. هذا بالإضافة إلى تعبئة القطاع الخاص وقطاع عريض من منظمات المجتمع المدني للمساهمة في إدارة "خطة الإنعاش المبكر" والإجراءات التدخلية لإعادة الإعمار. وهذا يعني - على وجه الخصوص - أن تلك الإجراءات التدخلية سوف تستفيد قدر الإمكان من اليد العاملة والمنتجات والخدمات المحلية. بيد أن ذلك لن يكون على حساب التأجيل - فمتى اقتضى الأمر، يجدر اعتماد مقولين من الضفة الغربية لضمان الاضطلاع بهذا العمل الحيوي في أسرع وقت ممكن. ومن شأن الالتزام بهذا المبدأ أن يقدم لنا حافزاً فورياً للاقتصاد المحلي، من خلال المساندة في خلق فرص العمل، وتوليد الدخل، وزيادة الطلب. كما سيضمن أيضاً أن تشكل المساعدات الخارجية تعزيزاً لقدرات الاعتماد على الذات، وليس بديلاً لها.

■ **تعزيز العدالة/المساواة والمشاركة واسعة النطاق** من كافة شرائح الشعب الفلسطيني، بما فيها بصفة خاصة النساء والفئات المهمشة. وهي تستند بالأساس إلى الالتزام بأن الجهود المبكرة للإنعاش وإعادة الإعمار تتسم بالشمولية والتشاركية ما أمكن، وأنها تسفر عن نتائج ينتفع بها كافة الفلسطينيين في غزة؛ لا سيما تلك الفئات المهمشة وأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. فأتثناء إجراء عملية التقييم، كان هناك اهتمام خاص بوضع أولئك المهمشين والمعرضين للحرمان والذين كانوا الأكثر معاناة طوال فترة الهجوم الأخير. فمع القيود الزمنية الشديدة، يعتمد تصميم الإجراءات التدخلية ذات الأولوية على المعلومات الدقيقة والمصنفة تفصيلاً بشأن احتياجات النساء، والأطفال، والفئات المحرومة من الخدمات الكافية؛ مثل أصحاب الإعاقات.

■ **التسيق الفعال وتبادل المعلومات** مع أصحاب المصالح في عملية الإنعاش المبكر، لتجنب الازدواجية، والوقوف على الثغرات، وتحسين الموارد المتاحة لتحقيق انتعاشة وتنمية على نحو مستدام. ويتطلب النجاح أن تكون كافة المدخلات - سواء كانت بشرية، أو مالية، أو فنية - مُعايرة بدقة وموجهة بعناية، لضمان مستقبل أكثر إشراقاً لهؤلاء الذين عانوا كثيراً. ولذا، من الضروري أن تتفق كافة الجهات المعنية على تبادل المعلومات، وتنسيق إجراءاتها التدخلية، على نحو يتسم بالمساندة المتبادلة والشفافية، فضلاً عن القيام بمهامهم في إطار أولويات، ومبادئ، ومعايير هذه الخطة.

■ **ضمان الالتزام المحلي** من قبل القادة في قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، من حيث وضع الخطة، وتنفيذها، ورصدها، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين. وتستند الخطة إلى المبدأ الأساسي القائل باضطلاع الفلسطينيين أنفسهم بعملية التنمية.

■ **التأكد من ارتباط الإجراءات التدخلية بالخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، وتعزيزها، وتسهيلها**، بغرض وضع خطط، وموازنات، وبرامج محكمة على الأمد البعيد، باعتبارها أساساً للإصلاح والتنمية مستدامين.

وتستهدف خطة الإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة الوصول إلى كافة القطاعات، والمناطق الجغرافية، والمؤسسات المتضررة من جراء الاعتداء الإسرائيلي الأخير على غزة. ولن يكون هناك تمييز بين المؤسسات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات غير الهادفة للربح. وسوف يعكف على تنفيذ الخطة عدد من الجهات المختلفة (عامّة، وخاصة، وغير هادفة للربح، وإقليمية، ودولية)؛ كل في مجال خبرته، وبالتنسيق من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية. وسوف تتم المساندة على أساس الحقوق والاحتياجات، وتقدم استناداً للكفاءة والفاعلية.

4. المنهجية

كما ذكرنا أعلاه، فإن الهدف من الإجراءات التدخلية التي لها أولوية والواردة في هذه الخطة ليس فقط إعادة قطاع غزة إلى حالته السابقة فحسب، ولكن أن تشكل أيضاً نواة لجهد مُنسّق لتحسين جميع مناحي الحياة في قطاع غزة بصورة جوهرية. وقد تم تقدير مستوى الدمار وحجم الاحتياجات في جميع القطاعات، ثم تحديد الأولويات. وسوف تعطي الأولوية الفورية لإصلاح شبكات المياه والكهرباء وتوفير ملجأ للمشردين وإصلاح المدارس والمستشفيات وإعادة تأهيل الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير الظروف الملائمة للعودة إلى الحياة الطبيعية. وسوف يستمر تقديم الجهود الإنسانية الرئيسية التي تركز على الأنشطة المنفذة للحياة من خلال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع الوزارات الرئيسية. والتأكيد هنا على أهمية تنسيق كافة الأنشطة مع السلطة الوطنية الفلسطينية للتأكد من تجنب تكرار الجهود المبدولة من قِبَل الجهات المختلفة، أو بذل جهود لا حاجة إليها.

وقد استخدمت عمليات التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في **القطاع الاجتماعي** مجموعة متنوعة من المناهج، بما في ذلك عمليات المسح الهاتفي ومقابلات مجموعات العمل المركز وزيارة المواقع ومراقبة المشاركين. وقد تم إجراء تقييم **البنية التحتية** في محافظات قطاع غزة الخمس باستخدام زيارات المواقع ومنهجية DNA القياسية لتقييم الأضرار والاحتياجات على مستوى المجتمع والعائلات. وبالنسبة إلى **القطاع الاقتصادي**، فقد تم إجراء عمليات تقييم خسائر القطاع الإنتاجي والقطاع المالي.

وإستخدام **قطاع الحوكمة** الطرق المنهجية المركبة التالية في إجراء تقييم للاحتياجات والأضرار: تعيين وتقييم الأضرار والخسائر المادية والبشرية التي عانت منها مؤسسات القطاع العام والموارد غير الحكومية وتقييم آثار الأضرار على إعادة بناء المؤسسات العامة واليات تقديم الخدمات والتماسك الاجتماعي والمشاركة العامة وتحديد الإجراءات التدخلية للإنعاش المبكر التي لها أولوية على المستوى المباشر وكذلك المستويات الطويلة/المتوسطة وإجراء مقابلات ممنهجة مع عدد من المنظمات غير الحكومية بما في ذلك المجموعات النسوية.

وفي سياق الحديث عن تقييم الأضرار والاحتياجات في **قطاع الموارد الطبيعية والبيئة**، فقد تم إجراء مقابلات وعمليات مسح استقصائي ميدانية وتم جمع عينات من التربة والماء والنباتات وتحليلها في المختبرات لتحديد الآثار البيئية للاجتياح العسكري.

5. بيئة مؤاتية للإنعاش وإعادة الإعمار

تدرك السلطة الوطنية الفلسطينية بشدة التحديات والعقبات التي تواجه جهود الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار. وبالرغم من أننا ندرك مدى الحساسية السياسية، وحقيقة أن تنفيذ العديد من الإجراءات التدخلية من شأنه أن يكون أكثر يُسراً حال أحرزنا تقدماً نحو رَأب صدع الانقسامات الداخلية التي تجتاح فلسطين منذ عام 2007، إلا أن العقبة الرئيسية التي تحول دون نجاح الخطة هو استمرار الحصار الإسرائيلي على غزة. فبدون تدفق المواد، والخبرات، والنقود، لن يتحقق التخفيف من حدة المعاناة القائمة، ناهيك عن وضع أسس التنمية طويلة الأمد.

ومن الأمور التي لا مناص منها ضرورة تنفيذ الخطوات المؤاتية التالية للتوصل إلى برنامج تنفيذ ناجح وفعال.

1. استعادة حرية الحركة الكاملة وغير المقيدة للأشخاص والبضائع إلى قطاع غزة لجميع مواد الإعمار والإغاثة، وفقاً لاتفاقية الحركة والنفوذ (AMA) لعام 2005.
2. التغلب على الانقسامات الداخلية واستعادة التعاون والحد من المخاطر السياسية.
3. دعم الجهات المانحة للخطة الوطنية لغزة، بما في ذلك دعم الإنفاق الجاري ودعم الموازنة الطارئة للرواتب ولفواتير التأمينات الاجتماعية وفواتير الطاقة.

6. آليات التمويل

حققت السلطة الوطنية الفلسطينية ومجتمع الجهات المانحة تقدماً ملحوظاً في تحسين فاعلية المساعدة الدولية، بما في ذلك تأسيس حساب الخزانة الموحد، وأنظمة فعالة وشفافة من الإدارة المالية العامة والآليات الوطنية الفعالة لمراجعة الحسابات والمشتريات والرصد. وقد أصبح العامل الأساسي في نجاح التحسينات التي يتم إدخالها على عمليات التخطيط وإعداد الموازنة هو تطبيق الجهات المانحة لهذه الأنظمة الوطنية. وقد أتاح هذا نهجاً أكثر تماسكاً ومنهجية للتنمية، وتملكاً فلسطينياً أكبر للعملية التنموية.

وبناء عليه، نحن نتطلع إلى أن تقدم الجهات المانحة المساعدة أولاً وقبل كل شيء من خلال حساب الخزانة الموحد، باعتباره آلية تتسم بالفعالية والجدوى والشفافية يمكن من خلالها تقديم دعم الموازنة بصورة مباشرة مع عدم تخصيصه لغرض معين. ومن شأن هذا أن يساعدنا في البناء على إنجازاتنا وضمن الالتزام الفلسطيني والسماح بدمج هذه الخطة في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية وأجندة السياسة الوطنية.

ومع ذلك، وإدراكاً منا لبعض القيود على الجهات المانحة، يمكن استخدام عدد من القنوات التي تم تأسيسها بصورة جيدة لدعم الخطة. وهذا يشمل PEGASE الخاص بالاتحاد الأوروبي والصندوق الاستئماني للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية التابع للبنك الدولي وآليات التمويل المشترك الأخرى لبرنامج البنك الدولي وصناديق التنمية العربية والإسلامية. وعلاوة على ذلك، يمكن توجيه الدعم للمنظمات الدولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، المشاركة في جهود مساعدة شعب غزة في هذا الوقت الذي هم في أمس الحاجة فيه للمساعدة. ومن أجل ضمان استخدام المساعدات بشكل أكثر فاعلية، يجب استخدام هذه الخطة كإطار لكافة هذه الآليات المعنية بالتمويل. إن التنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية هو أمر حيوي لضمان توفر التمويل المناسب والموجه والمتناسق لتحقيق الاستجابة المثلى للاحتياجات في غزة.

وفي الوقت الذي ندرس فيه كميات وخيارات التمويل، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت بالفعل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الإنعاش والإغاثة لشعبنا في غزة. وهذا يشمل التحويل المباشر لمبلغ 50 مليون دولار أمريكي لتوفير الملاجئ المؤقتة و 11 مليون دولار أمريكي لعملية إصلاح شبكة الكهرباء و 6 ملايين دولار أمريكي لأعمال الإصلاح الطارئة لخطوط أنابيب المياه والآبار. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم توقيع اتفاقيات لتعويض أصحاب المنازل التي تضررت أو تم تدميرها في غزة وذلك من خلال البنوك المحلية. وسوف يقدم أحد المعاهد الفنية الدولية المشورة للبنوك فيما يتعلق بتقييم الأضرار ومتابعة تقدم عملية إعادة الإعمار. وبالتعاون مع المفوضية الأوروبية، يجري حالياً إعداد تسهيلات تعويضية مماثلة لقطاعات الصناعة والسياحة والتجارة والزراعة، كما تم حث الجهات المانحة على المساهمة في هذه الآليات.

وتنفق السلطة الوطنية الفلسطينية بالفعل جزءاً كبيراً من إنفاقها الجاري في قطاع غزة، حيث تم تحويل أكثر من 2.2 مليار دولار أمريكي (120 مليون دولار أمريكي شهرياً) منذ يونيو/حزيران 2007 على شكل رواتب ومدفوعات للحالات الاجتماعية والحالات البائسة والمرافق والخدمات الأساسية. وستشهد فترة إعادة الإعمار والإنعاش المستقبلية حاجة أكبر لهذا الإنفاق، ونحن نحث الجهات المانحة على دراسة توفير دعم إضافي للموازنة إلى جانب الدعم الخاص بالإجراءات التدخلية المقررة في خطة غزة.

7. الرصد والتقييم

تعد آلية الرصد والتقييم المقترحة إحدى التدابير الرئيسية المعتمز استخدامها لتحقيق الكفاءة والفاعلية في عملية إنعاش وإعادة إعمار غزة. وتستند آلية الرصد والتقييم إلى مجموعة المعايير والمؤشرات التالية والتي يعتمز استخدامها لتقييم التقدم المحرز في غزة:

- النسبة المئوية للسكان الذين لديهم المأوى الكافي ويحصلون على الموارد اللازمة لإعادة بناء منازلهم؛
- النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي؛

- النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الكهرباء وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل؛
- النسبة المئوية للسكان الذين لا يعتمدون على المعونات الغذائية؛
- عدد مؤسسات الأعمال التي تعمل في قطاعات مختلفة؛
- حجم المخاطر البيئية المتبقية؛
- النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات المشورة/الخدمات النفسية الاجتماعية وخدمات المعاقين والعلاج من الأمراض المزمنة وشبكات الضمان الاجتماعي؛
- النسبة المئوية للأشخاص العاطلين عن العمل وعدد الوظائف الجديدة التي تم خلقها؛
- النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية الموجودة من قبل ويستخدمونها؛
- قيمة الصادرات والواردات.

تتضمن الخطة أربعة مراجعات دورية لرصد التقدم الذي تم تحقيقه وتحديد الاحتياجات القائمة. وسوف تركز هذه المراجعات على البيانات الكمية والكيفية الخاصة بالسكان المتضررين، وسيتم إجراؤها طبقاً لمعايير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولضمان الوفاء باحتياجات الإنعاش المبكر، هناك حاجة لتحديد أي من المنظمات (من؟) سيقوم بتنفيذ أية أعمال (ماذا) في أي مكان (أين؟) وكيف سيتم التنفيذ (كيف؟). وسوف يتم استخدام "من ينفذ ماذا وأين وكيف" كأداة تنسيق، والتي تسعى للحد من التكرار و/أو الفجوات الموجودة في الأنشطة والتأكيد على النهج الإنمائي. وسوف يتم تسجيل المشاريع التي يجري العمل عليها والمخططة والمكتملة والممولة. كما سيتم رصد جهود مشاريع الإعمار المتوسطة وطويلة الأمد المتضمنة في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية من خلال آلية الرقابة والتقييم في تلك الخطة.

الجزء (ب): أثر الأزمة

1. القطاع الاجتماعي

أدت عمليات القصف والاجتياح الإسرائيلية إلى إحداث تدهور بالغ في الأوضاع المعيشية لأهل غزة والتي كانت غير مستقرة أصلاً من قبل. فقد قُتل 1,314 فلسطينياً، من بينهم 417 طفلاً و 108 امرأة. كما أصيب أكثر من 5,380 إصابات بدنية، من بينهم 1,872 طفلاً و 800 امرأة.

يصف هذا القسم تبعات الدمار الواسع الذي ألحقته إسرائيل بالجانب الاجتماعي لحياة السكان في غزة وما نتج عن ذلك من ضغوط شديدة على البيئة الاجتماعية، والضرر البالغ بالصحة البدنية والنفسية والاستقرار الاجتماعي والوجداني، والتطور لدى الأطفال والشباب والبالغين.¹ تمثل الحقائق التي نعرضها هنا بياناً مركزاً للأضرار التي يمكن حسابها بدقة كما تقترح الإجراءات التي يمكن اتخاذها على الفور من أجل استقرار الهيكل الاجتماعي، وهو الأساس الجوهري لكافة جوانب الاستثمار الأخرى لخطة الإنعاش المبكر في غزة. ومع ذلك، فنتيجة لتعقيد العوامل التي يتوجب مناقشتها لتحديد الرفاهة الجماعية، لا تزال الآثار الاجتماعية العامة للعدوان الإسرائيلي ومدى إمكانية التغلب على آثاره قيد الدراسة. وإلى الآن يتعذر إحصاء العديد من الآثار، وإلى حد ما لا يمكن قياس الأضرار الدائمة التي لحقت بالأفراد والمجتمع بوجه عام.

في ظل الأزمة الحالية التي تتسم بالانعدام الكبير للأمن على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والمادية، انخفضت قدرة الأفراد والمجتمعات على التكيف بشكل عام. ومع هذا، وكما تصف هذه الوثيقة، يمكن الشعور بالآثار بطرق متنوعة. على سبيل المثال، لا يواجه الرجال والنساء نفس التحديات تماماً؛ كما أن لديهم قدرات مختلفة فضلاً عن اختلافهم فيما يتعلق بالوصول إلى أنظمة الدعم التي يمكنهم من خلالها التعاطي مع المحنة. كما يتعرض كبار السن وذوي الإعاقات والأمراض المزمنة لعقبات إضافية تحول بينهم وبين الشفاء الكامل. كما تأثر الأطفال والمراهقون الذين يمثلون غالبية السكان بشكل خاص نتيجة لعدم استقرار بيئة الحماية التي توفرها عادة جهات الرعاية بسبب النطاق الواسع للدمار. وبالتالي يصبح الأطفال هم أكثر الفئات المعرضة للخطر لما يفتقدونه من القدرة على الوصول إلى الموارد المحدودة بمجتمعاتهم أو إمكانية السيطرة عليها. ومع هذا، فهم يتحملون العبء الأكبر لتعطل الخدمات والمدارس واستمرار الهجمات العسكرية على منازلهم وأحيائهم. هذا بالإضافة إلى أن تدهور الظروف الصحية والبيئية في غزة قد يؤدي إلى الإصابة بالأمراض المزمنة وسوء التغذية، وهي مما لا يمكن علاجه في الأغلب الأحوال.

(أ) الصحة والتغذية

كانت القدرة على الحصول على المواد اللازمة لبناء وإعادة تأهيل المنشآت الصحية محدودة بالفعل أثناء الحصار الإسرائيلي، حيث كانت المستلزمات آخذة في النفاد، وكانت المعدات الطبية غير متوفرة في الكثير من الأحوال نظراً لنقص قطع الغيار اللازمة للصيانة. ومن ناحية أخرى، تدهورت حالة الخدمات الصحية - التي كانت ضعيفة بالفعل من قبل- بصورة أكبر نتيجة للعدوان العسكري الإسرائيلي. وقد تأثرت الطواقم والمنشآت الصحية بشدة، حيث استشهد 16 عاملاً صحياً وأصيب 25 آخرون أثناء أدائهم لواجبهم، وتعرضت 5 مستشفيات، و 41 عيادة صحة عامة، و 29 سيارة إسعاف إما إلى التلف أو التدمير.² وقد تعطلت معالجة ما يقدر بنسبة 40 في المائة من المرضى المزمنين أثناء الهجوم، وتوقفت إحالة المرضى العاديين إلى خارج غزة فعلياً، حيث احتلت الإصابة المهددة للحياة الأولوية العليا في نظام محمل

¹ تشمل عمليات المسح الإحصائي صندوق الأمم المتحدة للسكان، 8 فبراير/شباط 2009 أزمة غزة: التبعات النفسية الاجتماعية على المرأة؛ جمعية الثقافة والفكر الحر (CFTA)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، فبراير/شباط، 2009، داخل غزة: اتجاهات وإدراكات المقيمين في قطاع غزة في أعقاب الهجمات العسكرية الإسرائيلية.

² المعونة الطبية للفلسطينيين-المملكة المتحدة، منظمة الصحة العالمية، الاستقصاء السريع للمرافق الصحية، يناير/كانون الثاني 2009؛ تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاحتياجات الناشئة عن الأضرار.

فوق طاقته. كما تعطلت أيضاً خدمات الأمومة والتوليد وخدمات الصحة للأطفال بشدة، مما خلف آثاراً دائمة على النساء والرضع.³

وتتضمن المخاطر الصحية التي لا تزال تواجه شعب غزة:

- الإعاقة الدائمة والوفاة للمرضى المصابين بإصابات مزمنة نظراً لنقص الرعاية اللاحقة وإعادة التأهيل؛
- تفشي الإسهال بسبب الأمراض المنقولة بالمياه والأطعمة نتيجة لعدم القدرة على الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي وضعف نظام الرقابة على الصحة العامة؛
- زيادة معدل ظهور مشاكل الصحة النفسية وشدتها نتيجة لفقدان الأمن، والصدمة، وفقد الأعداء. ويعاني المزيد من المرضى من مجموعة واسعة من المشاكل الصحية النفسية بما فيها الاكتئاب، واضطراب القلق، والاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة والاضطرابات جسدية الشكل/الجسدية النفسية؛
- تدهور الوضع الصحي والغذائي، بما فيه حالات النقص في المغذيات الدقيقة (المغذيات زهيدة المقدار) - الشديدة بالفعل - فيما بين النساء والأطفال، والتي قد تؤدي إلى زيادة معدلات الاعتلال والوفيات؛
- مضاعفات نتيجة عدم توفر القدرة على الحصول على رعاية المستوى الثالث التخصصية.

(ب) التعليم

كانت نوعية التعليم، من حيث عمليات التدريس، والتخطيط والإدارة، والموارد التعليمية، وتقديم الخدمات إلى الطلاب في حاجة إلى تحسينات كبرى، حتى قبل الاعتداء الإسرائيلي، إلا أن العدوان الذي استمر 22 يوماً خلف خسائر ضخمة في النظام التعليمي. حيث لقي 164 طالباً و 12 معلماً حتفهم، وأصيب 454 طالباً و 5 معلمون آخرون. ومن بين 407 مدرسة حكومية وخاصة في غزة قبيل الاجتياح العسكري، تضررت 180 مدرسة إجمالياً. حيث تعرضت عشرة مدارس حكومية وخاصة للدمار، وتضررت 156 مدرسة حكومية و 12 مدرسة خاصة غيرها.⁴ كما دمرت خمس رياض أطفال بشكل كامل، وتعرضت 60 أخرى لضرر جزئي، بينما تضررت أيضاً سبع جامعات وكليات، حيث تعرضت ستة مبانٍ لدمار كامل و 16 مبنى إلى ضرر جزئي.

بناء على ما تقدم يمثل رفع الحطام أولوية عليا. وبالإضافة إلى ذلك يتطلب جميع الإنشاءات التي تعرضت للجانب الأكثر فداحة من الأضرار إلى حزمة كاملة لدعم البنية الأساسية التعليمية بما في ذلك الأثاث المدرسي، والسيورات، والمواد التعليمية، والكتب، إلى آخره. وقد أدى الضرر الذي لحق بالمدارس إلى استفحال مشاكل تقديم الخدمات التعليمية العويصة بالفعل: حيث يعتبر 56 في المائة من سكان غزة تحت سن 18 عاماً، وحتى قبل العدوان، كانت المدارس تعمل على فترتين أو ثلاث فترات من أجل تلبية احتياجات الطلاب. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة زيادة التكدس، حيث تقوم العديد من المدارس التي لم تدمر بالكامل باستيعاب التلاميذ المشردين والفائض من تلاميذ المدارس التي تعرضت للدمار.

وأغلقت جميع المدارس في غزة من 27 ديسمبر/كانون الأول إلى 24 يناير/كانون الثاني، مما أدى إلى ضياع شهر تقريباً من الحصص الدراسية على الطلاب. وقد عاد غالبية الأطفال، والشباب والمعلمين الآن إلى المدارس، إلا أن نسبة الحضور في شمال غزة لا تزال تدور حول 80 في المائة تقريباً، حيث تعد تلك المنطقة من بين المناطق التي تضررت بشكل سيء من الهجوم الإسرائيلي. ولكن لا تزال حركة الطلاب والمعلمين من وإلى المدارس محفوفة بالمخاطر نظراً لوجود ذخائر غير منفجرة وأكوام من الأنقاض وتعذر الوصول إلى الطرق ومخاطر بيئية أخرى في جميع المناطق.

³ التقرير الموجز للصحة الإنجابية الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان (2009).

⁴ قامت وزارة التعليم والتعليم العالي بتقييم المدارس الحكومية. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقييم الأضرار في جميع المدارس الثمانية التي دمرت وفي عينة عشوائية من 60 في المائة من المدارس التي تضررت جزئياً، والتحقق منها.

كما فقد العديد من الأطفال موادهم الدراسية مثل الكتب المدرسية، والدفاتر، وغيرها من المواد التعليمية، علاوة على ما لحق من تدمير لمخازن وزارة التربية والتعليم العالي وفقدان محتواها من الكتب التي يجب أن تعوض. ونتج عن العدوان الإسرائيلي معاناة عدد كبير من الأطفال من الإصابات، التي قد يؤدي بعضها إلى إعاقات دائمة تتطلب اتخاذ تدابير خاصة لضمان الاشتغال التعليمي. وبالمثل، تدهورت الصحة العقلية والحالة النفسية الاجتماعية للأطفال والعاملين في مجال التعليم مما يدعو إلى الحاجة إلى معالجتها بواسطة المساندة النفسية الاجتماعية.

ج) الحماية الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي

تعاني كل من الفئات الضعيفة والمعرضة للمعاناة ومقدمو الرعاية في غزة من عدم كفاية خدمات الدعم الأساسية، حتى من قبل العدوان الإسرائيلي. وكانت هياكل الحماية الاجتماعية، بما فيها حماية النساء، ضعيفة، كما كانت أنظمة حماية الأطفال قليلة للغاية. إلا أن الوضع قد ساء إلى درجة لا يمكن وصفها، جراء ذلك العدوان العسكري الهائل، مما أدى إلى شعور واسع بعدم الأمان وتعرض الفلسطينيين من جميع الأعمار إلى مستويات لم يسبق لها مثيل من العدوانية والخوف. ومن المرجح أن يؤدي إضعاف آليات الحماية، التي تعاني بالفعل من الهشاشة، إلى تعرض الأطفال والشباب، وكبار السن المستضعفين، والمعاقين إلى مزيد من المعاناة. علاوة على ذلك، تشير التقارير إلى ازدياد العنف على المستويين العائلي والاجتماعي.

عندما افتتحت المراكز النسائية بعد انتهاء العدوان، كانت هناك زيادة في عدد المترددات: من بينهن أولئك النسوة اللواتي يتقدمن بالمشاكل المعتادة للطلاق والنزاع على الحضانة، إلا أنه ظهرت مجموعة جديدة من التحديات، من بينها عدم قدرة العديد من الأرمال على حل النزاعات على الميراث، خاصة في ظل عدم قدرتهن على إثبات وفاة الزوج أو استخراج جثته من تحت الحطام. كما توجد مشاكل نتيجة تراكم طلبات إصدار شهادات الوفاة وتأخر إصدارها، مما يزيد من تعطيل إجراءات الميراث. كما أبلغت النساء عن زيادة معدلات الطلاق بعد العدوان، نظراً لنشوب نزاعات بين الأزواج حول أماكن النزوح طلباً للأمان. كما أبلغت النساء اللاتي طلقن في السابق عن زيادة كبيرة في المشاكل المتعلقة بحضانة الأطفال، بما فيها النزاع حول رؤية الأطفال، حيث حرمن من رؤية أطفالهن في ذروة القصف.

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات ثابتة عن زيادة العنف الأسري أثناء العدوان الإسرائيلي، إلا أن التجارب السابقة مع الانتفاضة الأولى والثانية تشير إلى إمكانية زيادته. ومن واقع مقابلات مرتبة، لم تشعر النساء أنهن مجهزة بشكل كاف لفهم الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان أو تسجيلها أو تفسيرها، أو الإبلاغ عنها. وقد سجلن الشعور ذاته أيضاً فيما يتعلق بالاستجابة لحالات التصاعد في العنف الأسري.

أدى الصراع الممتد، وسياسة إغلاق المعابر، والعدوان العسكري الأخير إلى إحداث شلل في التنمية الاقتصادية، ما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي حيث أصبح غالبية السكان يعتمدون على المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي. ومما ضاعف من عدم القدرة على شراء الطعام، عدم القدرة على الحصول على مستلزمات الطهي (بما فيها غاز الطهي) وتدمير موارد الأراضي والموارد المائية. وسيزيد ذلك من أهمية آليات شبكات الأمان الرسمية التي كان تشكل في السابق مصدراً ثانوياً للدخل أو الطعام، في الوقت الذي استنزفت فيه الآليات غير الرسمية التي كانت الأسر المعيشية تعتمد عليها في السابق في تدبير شؤونها. ونظراً لحجم الاحتياجات، لن تستطيع آليات شبكات الأمان الحالية أن تلبى جميع الحالات، وعلاوة على ذلك، أدى الاجتياح العسكري إلى خلق فئات جديدة معرضة للمعاناة غير مسجلة حالياً على أي من قوائم المستفيدين.

وعلى الرغم من وصول الإجراءات التدخلية الإنسانية المباشرة إلى العديد منهم في الوقت الحالي، إلا أنه ينبغي الوصول إلى حل أكثر استدامة. وما لم يستعد الاقتصاد عافيته سريعاً، وما لم تفتح حدود غزة بشكل دائم، فمن المرجح أن ينتشر الفقر، مجبراً الفلسطينيين الذي يعيشون في غزة على العيش على معونات الغذاء، والمساعدات النقدية، وبرامج إيجاد فرص العمل الطارئة من أجل الحصول على الدخل وتلبية الاستهلاك، في المستقبل المنظور.

د) الرفاهة النفسية والاجتماعية

يعيش سكان غزة بالفعل في بيئة تفرض عليهم ضغوطاً هائلة نظراً لتكرار العمليات العسكرية، ومنعهم من العبور إلى العالم الخارجي، وفترات العنف الداخلي، وانعدام القدرة على الحصول على الموارد. وقد أدى العدوان الإسرائيلي إلى تفاقم ذلك الوضع بشدة، مما عمق من الآثار على الصحة العقلية والرفاهة النفسية الاجتماعية. حيث عانى العديد من الأفراد من آلام مفارقة الأهل والأصدقاء، أو تعرضهم للإصابة أو الوفاة. وعانى الكثير أيضاً من عنف شديد وغير مميز، وتدمير البيوت والمدارس والممتلكات، ونقص الغذاء والرعاية الصحية، وغيرها من حالات الخوف والضغوط المصاحبة للعدوان، والذي يؤدي الحرمان المستمر إلى استفحالها.

ونتيجة لذلك، تشيع مشاعر انعدام الأمان وفقدان الأمل. وعلى الرغم من تدريب العديد من النساء في غزة على تقديم المساندة النفسية الاجتماعية لأطفالهن، إلا أنهم صرحن بأن حجم العنف الأخير أكبر من قدراتهم على المساعدة. حيث يشرن إلى زيادة في الخوف، والحزن والبكاء، والمبالغة في ردة الفعل تجاه الضغوط اليومية العادية التي تواجه الأسر المعيشية. ونتيجة لتعطل حياة الأسرة والأفراد نتيجة للأزمة، والقيود المستمرة على الحصول على الموارد الأساسية، وضياح أوقات الدراسة، وانعدام فرص ممارسة الأنشطة الترفيهية، وزيادة العنف في الأسر نتيجة عدم معالجة الضغوط، والضغوط الناتجة عن التشرد والإزاحة، حرم الأطفال، والشباب، وذويهم من مشاعر الروتين، والسلامة، والأمن، والحياة الطبيعية.

ويظهر القلق بين الأطفال في صورة أعراض مثل الكوابيس، ونقص التركيز، والانسحاب، والحاجة إلى الالتصاق بمقدمي الرعاية. وقد كشف الاستقصاء عن ظهور أعراض للكرب لدى البالغين مثل الاكتئاب، والانسحاب، وفقدان الثقة في الدور الذي كان مصوناً من قبل كرب للأسرة، أو المعيل الرئيسي لها. وعلى الرغم من بذل الأسر قصارى جهودها، إلا أن زيادة مستويات الضغط النفسي بين الكبار يعني شعور مقدمي الرعاية بعدم قدرتهم على حماية الأطفال، والمسنين، والمعاقين، وغيرهم من أعضاء الأسرة المعرضين للمعاناة.

كما شكل الوضع القاسي أيضاً ضغوطاً على مقدمي الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الذين لا يستطيعون كذلك الحصول على مساندة كافية أو آليات لاستخلاص المعلومات، ولكنهم يواصلون تقديم المساعدة النفسية والنفسية الاجتماعية للمتضررين. وقد أجريت العديد من الدراسات التي ألفت الضوء على الطبيعة المزمنة والمتكررة للإصابة ومشاكل الصحة النفسية بين السكان. وتمتلك غزة أنظمة للمساندة النفسية الاجتماعية والصحة العقلية في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم والتعليم العالي، والمنظمات غير الحكومية، إلا أن الاعتداءات الأخيرة أثقلت كاهلها بشكل يفوق طاقتها على تقديم الخدمات بطريقة منهجية وشاملة للعدد المتزايد من الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة.

ه) المؤسسات الثقافية والتراثية والدينية

هنالك ثلاثة مواقع أثرية في قطاع غزة تم ضمها إلى قائمة "المواقع الثقافية والتراث الطبيعي التي تحمل إمكانات القيمة العالمية البارزة في فلسطين" (وزارة السياحة والآثار، 2005)، وهذه المواقع هي مجمع سانت هيلاريون البيزنطي (تلة أم عامر) بالقرب من النصيرات، ميناء أنثيدون - ميناء غزة القديم - والآثار في وادي غزة، الذي يتضمن مواقع أثرية مثل تل عجول وتل السكن. وقد أكد تقييم سريع للأضرار أجري في أعقاب القصف الإسرائيلي وقوع أضرار جزئية في المبنى الروماني في أنثيدون، ووقوع دمار كامل في العديد من المباني التاريخية مثل مبنى الحاكم، ومبنى السراي، وبلدية غزة القديمة. ولكن، لم يكن من الممكن الوصول إلى جميع المواقع نتيجة للقيود المفروضة على الوصول إليها.

وعلاوة على الدمار الذي لحق بالآثار التي لا تقدر بثمن، دمر 14 مسجداً أيضاً بشكل كامل. كما تضرر 38 مسجداً آخر جراء العدوان الإسرائيلي، وكذلك كنيستين وإحدى المدافن. ولحقت المنشآت الترفيهية العامة خسائر تقدر قيمتها بما يزيد على 6 ملايين دولار، بما فيها تدمير مركز الهلال الأحمر الثقافي، وتضرر مركزين آخرين.

إن الضعف الهيكلي للمؤسسات المكلفة بالحفاظ على تراث غزة الثقافي، إضافة إلى الميزانيات المتواضعة المخصصة للأبحاث، والمحافظة على المواقع الثقافية، وإعادة تأهيلها، وإدارتها، أدى إلى نقص في فعالية حماية الآثار، بما فيها تعيين الحدود، وحيازة الأراضي، والأسيجة، المناطق المحمية، المناطق العازلة. كما يعاني التراث الثقافي في قطاع غزة أيضاً من القوانين البالية، ونقص التخطيط للمحافظة على المواقع وإدارتها، وعدم كفاية البرامج التعليمية المهمة بالتراث الثقافي، ونقص الوعي بالأهمية الاستراتيجية للتراث الثقافي بوصفه مورداً اقتصادياً.

2. قطاع البنى الأساسية

من شأن التدمير الذي لحق بالبنية التحتية بالمباني أن يكون له آثار كبيرة وطويلة الأجل، ليس على الاقتصاد وحسب، بل كذلك على النسيج الاجتماعي للمجتمع، نظراً لما لها من دور في العديد من الجوانب اللازمة لكي يحيا الأفراد، والأسر، والمجتمعات المحلية حياة آمنة. وقد عانت البنية الأساسية الضرورية لغزة من أضرار شديدة وواسعة النطاق نتيجة للعدوان الجوي والعمليات البرية التي قامت بها إسرائيل. ومن بين المجالات المتضررة: (1) المياه والصرف الصحي والنظافة العامة؛ (2) السكن والمأوى؛ (3) شبكات الطاقة (الوقود، والكهرباء والغاز) ومرافقها؛ (4) شبكات النقل والمواصلات مثل الطرق والجسور؛ و(5) شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومنشأتها. كما أثر الدمار الواسع بشدة على تقديم الخدمات والمساعدات الأساسية المقدمة إلى السكان المتضررين. وقد تحولت مناطق واسعة إلى حطام نتيجة للقصف الأعمى، حيث دمر بالكامل كل من حي العطاطرة في بيت لاهيا (شمال غزة)، وحي عبد ربه في جباليا (شمال غزة)، وحي فيلادلفيا في رفح (جنوب غزة).

ولا زال الدمار الذي أصاب قطاع البنى الأساسية في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على غزة يتكشف، لذلك فإن التحليل هنا ليس نهائي. فلا يزعم ذلك التحليل القطعية، ولكنه يمثل محاولة مبدئية للتقدير الكمي للأضرار والخسائر الناتجة عن عدوان دام ثلاثة أسابيع، وتحديد الاحتياجات اللازمة للإنعاش المبكر. كما تجدر الإشارة إلى أن الحصار الذي ضرب على غزة مدة 18 شهراً قبل العدوان الأخير أدى إلى الاستنفاد الشديد أو الكامل للمخزونات الاستراتيجية من قطع الغيار والمواد اللازمة لصيانة البنية الأساسية وتطويرها. ومن ثم، فقد أنهك الكثير من البنية الأساسية الضرورية بالفعل، وعانى من نقص الصيانة، حتى قبل العدوان الإسرائيلي، وسيكون من الصعوبة بمكان إصلاح الأضرار الأخيرة، واستعادة الخدمات الأساسية ما لم يتم فتح المعابر.

أ) المياه والصرف الصحي والنظافة العامة (WaSH)

قبيل العدوان الإسرائيلي، كان 97 في المائة من سكان غزة البالغ عددهم 1.5 مليون نسمة يتمتعون بشبكات إمداد المياه. إلا أن استهلاك الفرد البالغ 80 لتراً للفرد في اليوم،⁵ كان دون المعايير المقبولة دولياً (الحد الأدنى للمعايير 150 لتر/فرد/يوم). علاوة على ذلك، كانت الخدمات متقطعة، وكانت ملوحة المياه الجوفية عالية، وغالباً ما تتجاوز الأرقام الإرشادية الدولية لنوعية المياه. وعلاوة على ذلك، كان حوالي 64 في المائة فقط من أهل غزة هم من كانوا يتمتعون بخدمات شبكات تجميع مياه الصرف الصحي.⁶

تسبب الهجوم الإسرائيلي في حدوث دمار واسع. ويبرز ما يلي النتائج الأساسية لتقييم الأضرار والاحتياجات الذي أجرته مصلحة مياه المحافظات الساحلية:

- إحدى عشر بئراً دمر إما بشكل جزئي أو كامل، بما فيها بئرين في بيت حانون، و بئرين في بيت لاهيا، و بئرين في جباليا، وخمس في غزة؛
- أربعة خزانات مياه تقع في شمال جباليا وجحر الديك والمغراقة ووادي سلقا تضررت تماماً؛
- أضرار بأنابيب يبلغ إجمالي طولها 19920 متر: 11140 م من شمال غزة، 3200 م من مدينة غزة، 230 م في وسط غزة، 1020 م في خان يونس، 4330 م في محافظة رفح؛

⁵ (المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، مشروع الرصد، 2006).

⁶ آخر مستجدات قطاع المياه، البنك الدولي، 2007. تستخدم تلك الشبكات محطات ضخ للضح إما إلى محطات لمعالجة الصرف الصحي، أو برك صرف صحي، أو تصرف مباشرة في البحر. ولا يعالج سوى 30 في المائة من الحجم الإجمالي لمياه الصرف الصحي، أما الباقي فيصرف بدون معالجة أو بعد إجراء القليل منها.

- تضررت شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ في أربعة مواقع - بيت حانون، بيت لاهيا، غزة، ومحطة معالجة مياه الصرف بغزة؛
- تضررت محطة معالجة مياه الصرف الصحي العاجلة في شمال غزة، بما في ذلك حجرة الصيانة، وغرفة التحكم، وشبكة الأنابيب؛
- وتضررت مبانٍ أخرى لمرافق المياه، بما فيها المكاتب والمستودعات.

على مستوى الأسر، وقع ضرر بالغ في البنى الأساسية للمياه والصرف الصحي، بما فيها خزانات المياه فوق الأسطح، وسخانات المياه الشمسية، والتمديدات الصحية في الشقق والمنازل. وتبين المعلومات التي جمعت إلى الآن تدمير 5708 خزان سطحي وتضرر 2985؛ تدمير 2204 سخان شمسي وتضرر 1762؛ وتدمير 500 وصلة منزلية. كما دمرت مضخات المياه الكهربائية وتضررت التركيبات الكهربائية كذلك. وأشار مسح أولي أجرته مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين إلى أن الأضرار التي لحقت بالعطاطرة وعزبة عبد ربه كانت هي الأسوأ، حيث تضرر أكثر من نصف شبكات المياه بهما. وقد فقدت كل من السلطين، والطوام، وجحر الديك، والمغراقة، وخزاعة والفخاري جميعها 30 - 35 في المائة من شبكات المياه بها، وأصبح العديد من المناطق يعتمد الآن على ناقلات المياه (الصهاريج) للحصول على إمدادات المياه.

ويشكل اللاجئون الذين فقدوا منازلهم وانتقلوا إلى أماكن أخرى داخل القطاع، مزيداً من الضغوط على مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة لدى العائلات المضيفة. ومن شأن تدمير البنى الأساسية المنزلية أن يؤثر على ممارسة عادات النظافة العامة الجيدة، وسيكون له أثر عميق على النساء والأطفال والمسنين والمعاقين بشكل خاص. وبانت مياه الصرف الصحي مصدراً لتلوث عدد من المناطق في غزة، بسبب الدمار الذي لحق بمرافق معالجة مياه الصرف. كما يخشى أيضاً من تعرض مستودعات المياه الجوفية للتلوث. كما يثير استخدام الفوسفور الأبيض وغيره من الذخائر السامة القلق بشأن الأثر طويل الأجل على نوعية المياه، وهذا يستدعي إجراء تقييم متعمق وبشكل ملم.

ب) منشآت الإسكان والإيواء المؤقت

تشير المعلومات المجمععة إلى الآن إلى أن الوضع السكني لأكثر من 100,000 شخص قد تضرر جراء العدوان الإسرائيلي. حيث دمر أكثر من 4,000 وحدة سكنية بالكامل، ما أدى إلى تشرد أكثر 26,000. كما تضرر أكثر 11,500 وحدة سكنية، مما أدى إلى نزوح 75,000 آخرين أو إقامتهم في ظل ظروف صعبة للغاية⁷.

جدول 2: المنازل المدمرة والمتضررة في غزة، حسب المحافظة

عدد	المحافظة	وحدات المساكن دمرت بالكامل	وحدات المساكن متضررة جزئياً	المجموع
1	الشمال	2,118	3,240	5,358
2	غزة	675	2,268	2,943
3	الوسطى	435	2,874	3,309
4	خان يونس	396	1,161	1,557
5	رفح	412	1,971	2,383
	المجموع الكلي	4,036	11,514	15,550

أنشئت ملاجئ مؤقتة في مباني المدارس، إلا أن أكثرية القاطنين فيها غادروها ويقومون الآن لدى عائلات مضيفة، ويحصلون على دعم بدل إيجار. ويشكل ذلك ضغطاً هائلاً على المساكن المحدودة فعلياً في غزة، التي تعاني أصلاً بسبب عدم القدرة على استيراد مواد البناء بفعل الحصار الإسرائيلي. وفي ظل استمرار الحصار، إضافة إلى تدمير العديد من

⁷ تستند الأرقام إلى تقييمات وكالات الأمم المتحدة، وإلى متوسط 6.5 شخص في كل أسرة معيشية (تعداد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2007)

المصانع المحلية أثناء الاعتداء الأخير، يستحيل الحصول على المستلزمات الضرورية لبدء أنشطة الإنعاش المبكر أو إعادة الإعمار.

جدول 3: تقدير الخسائر والتكلفة للمنازل المدمرة بالكامل

المحافظة	التكلفة المقدرة لإعادة الإعمار (مليون دولار أمريكي)	عدد الوحدات	المساحة الإجمالية (م ²)
مدينة غزة	44.555	675	127,300
خان يونس	22.572	396	64,491
الوسطى	21.631	435	61,802
شمال غزة	123.382	2,118	352,520
رفح	20.853	412	59,580
المجموع الكلي	232.993	4,036	665,693

وتجري حالياً عمليات حماية المنازل المدمرة جزئياً من العوامل الجوية، باستخدام ألواح بلاستيكية وما شابه. ولكن نظراً لأن الأضرار الإنشائية لا تظهر بشكل فوري دائماً، فمن المهم إجراء مسوحات إنشائية دقيقة لضمان عدم إضاعة الموارد على مبان معرض لمخاطر كبيرة للانهييار - والأهم من ذلك - إخلاء السكان الذين ما زالوا يعيشون في مبان خطيرة.

ج) الطاقة (الكهرباء، والوقود، والغاز)

عانى سكان قطاع غزة، أثناء العدوان الإسرائيلي، من انقطاعات مستمرة في الكهرباء، والوقود، والغاز. حيث دمرت البنية الأساسية الكهربائية (خطوط النقل والتوزيع، الكيبلات، أعمدة الكهرباء، المحولات، شبكات، شبكات إنارة الشوارع، الخ) بالكامل في العديد من المناطق، وكذلك خط التغذية الرئيسي من غرب إسرائيل إلى مدينة غزة. وفي أعقاب العدوان مباشرة، كان 35 - 45 في المائة من إجمالي السكان محروماً من الكهرباء، إلا أن ذلك الرقم قد انخفض في التاسع عشر من فبراير/شباط إلى 5 في المائة، في حين يحصل بقية السكان على إمداد متقطع فقط من الكهرباء. وما يزال شمال غزة يعاني من انقطاع الكهرباء ثلاث مرات أسبوعياً، تمتد كل منها لثمان ساعات، بينما تعاني المنطقة الوسطى من انقطاع الكهرباء لمدة يومين كل أسبوع.

وقد قوضت جهود إعادة التوصيل نظراً لنقص المواد الضرورية وقطع الغيار نتيجة لإغلاق الحدود. وجراء ذلك، تجري إعادة توصيل الكهرباء في العديد من الحالات باستخدام طرق غير تقليدية لا تتوافق مع المعايير الدولية المقبولة. وتعاني المناطق التجارية والصناعية من نقص إمدادات الكهرباء أو انعدامها، مما يقضي على إمكانية تشغيل المؤسسات التجارية. علاوة على ذلك، يشكل الانقطاع في الإمدادات المستمرة اللازمة لمنشآت مثل المستشفيات، ومحطات ضخ المياه ومعالجة مياه الصرف مخاطر جلية على الصحة والبيئة.

حتى قبل العدوان الإسرائيلي، كانت إمدادات الطاقة دون طلب السوق البالغ 240 ميغاوات. وكان هناك نقص حتى مع عمل التوربين الثاني في محطة غزة للطاقة⁸. علاوة على ذلك، لم يدفع سوى 20 في المائة تقريباً فقط من السكان فواتير الكهرباء، ومن المتوقع أن يقل ذلك الرقم نظراً للأزمة الاقتصادية المتفاقمة. وستؤدي تلك الخسارة في الدخل إلى نقص قدرة شركة توزيع كهرباء غزة على شراء قطع الغيار والمواد، وإعادة توصيل الكهرباء إلى المناطق، وتقديم الخدمات. علاوة على ذلك، فإن ذلك يضع مزيداً من الضغوط على المالية العامة الفلسطينية، التي يسد منها تكاليف الكهرباء الموردة من إسرائيل وهو ما يسجل في بند "صافي الإقراض" في الموازنة.

⁸ حصلت غزة على 200 ميغاوات تقريباً من إمدادات الكهرباء من ثلاثة مصادر: شركة الكهرباء الوطنية في مصر (17 ميغاوات)؛ شركة كهرباء إسرائيل (120 ميغاوات)؛ ومحطة غزة للطاقة (60 - 65 ميغاوات).

على الرغم من تدمير المكاتب الإدارية لشركة النفط عند معبر نحال عوز أثناء الاعتداء، إلا أن إمدادات الوقود واصلت دخولها إلى قطاع غزة بشكل متقطع عن طريق المعبر، الذي يعد المحطة الوحيدة القادرة على نقل الإمدادات الكافية للقطاع. كما تم نقل كميات أقل من الوقود عبر الأنفاق بين مصر وغزة قبل القصف، وهي الأنفاق التي عانت من أضرار بالغة جراء القصف الجوي. وفي الوقت الراهن، تستخدم جميع إمدادات الوقود التي تدخل غزة للأغراض الضرورية والإنسانية فقط، مثل محطة غزة للطاقة، ومحطات الضخ الخاصة بالمياه والصرف الصحي، والمستشفيات.

ولكن تظل إمدادات غاز البروبان (لأغراض الطهي أساساً) شحيحة في قطاع غزة.⁹ يبلغ الطلب اليومي 350 طن/اليوم تقريباً، تستخدم بالأساس من قبل الأسر المعيشية، والمخابز، والمطاعم، والمستشفيات، إلا أن الإمداد الحالي يقل عن 70 - 80 طن في اليوم، وذلك عندما تكون المعابر مفتوحة. وقد أدت ندرة غاز الطهي إلى زيادة سعر اسطوانات غاز البروبان المنزلية الصغيرة إلى 400 شيقل.¹⁰ وبالنظر إلى الموارد المالية المحدودة للغاية للأسر المعيشية، فقد قلصت الأسر من الوجبات الساخنة، مما أدى إلى تقلص الغذاء وزيادة مخاطر سوء التغذية لدى الأطفال والنساء المرضعات. كما أدى النقص الشديد في إمدادات الغاز أيضاً إلى استخدام أنواع أخرى من الوقود في الطهي مثل الديزل والديزل الأبيض، الذي يتسبب في زيادة احتمالات التلوث والمخاطر الصحية. وبالمثل، أدى نقص وقود السيارات، إلى استخدام أنواع أخرى بديلة كوقود في السيارات، مثل زيت الطهي، الذي يساهم في حدوث مخاطر بيئية.

د) النقل والمواصلات

لا تزال حركة الأشخاص والبضائع في شمال غزة ومحافظه رفح تعاني من صعوبة نتيجة للدمار الهائل الذي تسبب فيه القصف الإسرائيلي، خاصة في المناطق الحدودية مثل العطاررة، وعبد ربه، وفيلاذفيا. وقد بلغ إجمالي الطرق المسفلتة التي دمرت 57 كم تقريباً، في جميع أنحاء قطاع غزة، مخلفاً أضراراً مادية قيمتها 78 مليون دولار تقريباً من الطرق التي تحتاج إلى إصلاح. وقد شهدت كل من بيت لاهيا (18.5 كم)، وجباليا (3.9 كم)، ورفح (20.5 كم) أعلى درجات التدمير. علاوة على ذلك، تم تدمير جسرين، مما زاد عدد الجسور التي تحتاج إلى إصلاح بعد الهجوم العسكري الإسرائيلي إلى ثلاثة جسور، بتكلفة تبلغ 6.5 مليون دولار.

كما تشققت العديد من الطرق الرئيسية بفعل البلدوزرات الإسرائيلية أو المركبات العسكرية الثقيلة مثل الدبابات. وقد عانت الطرق المرصوفة بالبلاط المتداخل من تدمير جزئي كبير أثناء الاجتياح العسكري، وبعده جلاء خلع السكان للبلاطات من الطريق. وقد أعيد افتتاح معظم الطرق المتضررة في حالة بدائية، غير ممهدة، وتقوم البلديات ووزارة الأشغال العامة والإسكان برفع الحطام الذي يحول دون تدفق الحركة المرورية عبر الأحياء السكنية. ولكن تبقى العديد من الطرق في مدينة غزة مغلقة، نظراً للحالة الخطرة التي عليها بعض المنشآت شديدة الضرر مثل مبنى المجلس التشريعي، الذي يقع على تقاطع متواصل الحركة في وسط المدينة.

وقد أدى تدمير الطرق في جميع أنحاء قطاع غزة، إضافة إلى تدمير العديد من خدمات المرافق الأساسية المقامة تحتها مثل خطوط المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات، أدى ذلك إلى فقدان الآلاف من الفلسطينيين للخدمات الأساسية. فقد تحولت العديد من الطرق إلى برك لمياه الصرف الصحي، نتيجة لتدمير أنابيب الصرف الصحي، مما تسبب في تعرض السكان لمخاطر بيئية وصحية. وأصبحت الرحلات اليومية صعبة ومحفوفة بالمخاطر بالنسبة للسكان، وأعيقت الأعمال الإنسانية وأعمال الإنعاش، وأصبحت القطاع التجارية والصناعية تواجه صعوبة بالغة في تسبير أنشطتها.

⁹ قيل الحرب، كان معظم غاز الطهي المورد يأتي من معبر نحال عوز شرقي غزة (عندما يكون المعبر مفتوحاً) وعن طريق الأنفاق من مصر. ويضخ الغاز القادم من معبر نحال عوز عبر أنابيب مدفونة، من الجانب الإسرائيلي إلى صهريج تخزين على الجانب الفلسطيني. ثم ينقل الغاز في صهاريج خاصة إلى محطات الغاز في قطاع غزة. وينقل الغاز من مصر في عبوات من 14 كغم. وقيل الحرب، كان يجري نقل ما يقرب من 17000 عبوة من الغاز المصري يومياً عبر الأنفاق الممتدة بين مصر وغزة.

¹⁰ وبالمقارنة، تبلغ التكلفة في الضفة الغربية حوالي 50 شيقل.

وبالنسبة للبنى الأساسية لوسائل النقل الأخرى، فلا تزال موانئ الصيد مردومة بالحطام، مما يعيق الصيادين من كسب لقمة عيشهم وتوفير سلعة غذائية رئيسية لسكان غزة. علاوة على ذلك، يحول الاحتلال الإسرائيلي دون إمكانية الوصول إلى القطاع عبر البحر. ومن بين الأمور الحيوية اللازمة لجهود الإنعاش اللاحق لغزة، إعادة ربطها بالضفة الغربية، والمنطقة، والعالم بأسره في أقرب وقت ممكن. إلا أن المطار الجوي لا يزال خارج الخدمة، يضاف إلى ذلك ما شهد من مزيد من الأضرار في الممرات وبرج المراقبة جراء الاعتداءات الأخيرة. وبالنظر إلى الخراب الذي لحق بالمطار بفعل الغارات الجوية السابقة، فإن إعادة المطار إلى العمل بشكل كامل تتطلب ما يقرب من 80 مليون دولار.

٥) الاتصالات¹¹

وفي وقت كتابة ذلك التقرير، كان 7,700 من المشتركين في شبكة الاتصالات الفلسطينية محرومين من الاتصال عبر الخطوط الأرضية، مما يعني عدم تمكن العديد من الأسر من الاتصال بذويهم وبأصدقائهم داخل غزة وخارجها. وإضافة إلى اختلال الحياة الاجتماعية، فمن شأن التعطل المستمر في خدمات الاتصالات أن يؤثر سلباً على قدرة السكان على الاتصال بخدمات الطوارئ مثل الإسعاف والمرافق الطبية. كما تعاني القطاعات التجارية والصناعية أيضاً من صعاب في تسيير أعمالها.

أثناء المرحلة الأولى من القصف، تعرض المقسم الرئيسي الخاصة الخاص بشركة الاتصالات الفلسطينية ومعدات البيانات المرفقة في شمال غزة للتدمير، إضافة إلى مستودع الشركة في الزوايدة. وتضررت شبكات البث وكابلات الألياف البصرية في مواقع متعددة على مستوى القطاع، مما أثر بشكل واسع على البث الأرضي والمتنقل، وبتدمير المستودعات، لم تعد قطع الغيار والمواد اللازمة لإجراء الإصلاحات متوفرة داخل قطاع غزة.

وقد تعرضت شبكة البث الخاصة بشركة تشغيل الهواتف المحمولة "جوال" إلى أضرار بالغة، حيث تضررت 8 هوائيات مقامة في المناطق المفتوحة و 12 على أسطح المباني. كما تضرر، علاوة على ذلك، مقر جوال واثنين من معارضها. وتبلغ القيمة الإجمالية للأضرار 4,460,000 دولار، تشكل خسائر شركة الاتصالات الفلسطينية 77 في المائة منها. وتبعاً لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، فإن كلاً من شركة الاتصالات الفلسطينية و جوال على استعداد لتحمل مسؤوليتهما عن طريق شراء، ونقل، وتركيب قطع الغيار، إذا ما تم تيسير نقل تلك المواد عبر معبري رفح وكرم أبو سالم.

3. القطاع الاقتصادي

دمرت سنوات القبول والاعتداءات الإسرائيلية ما كان اقتصاداً واعداً في قطاع غزة. وهذا حدث في سنوات أبعد من الحصار المفروض في الأونة الأخيرة. غير أن الفترة منذ يونيو/حزيران 2007 شهدت ما يقارب خنق الحياة الاقتصادية بالقطاع. فقائمة الأصناف التي سُمح لها بالمرور إلى غزة تضاعلت إلى بضع سلع أساسية (مثل الدقيق والملح وزيت الطهي وحفاضات الأطفال)، وفيما عدا بعض شحنات محدودة من المنتجات الزراعية لم يُسمح بخروج شئ على الإطلاق. ويُعد هذا حظراً شاملاً يفوق أيّاً من العقوبات الإحدى عشرة المفروضة حالياً من مجلس الأمن بما في ذلك العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية¹²، كما أنه حظر بلغ من القساوة ما يتعدى التدابير التي فرضها الاتحاد الأوروبي مؤخراً على بورما¹³. وقد ترك هذا غزة وهي تعتمد بالكامل على الرواتب والتحويلات التي تدفعها السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى المساعدات الإنسانية.

¹¹ مجموعة شركة الاتصالات الفلسطينية، مديرية غزة "تقرير الخسائر والأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية لمجموعة بالتل: التقرير الكامل للخسائر والأضرار التي لحقت بشركات مجموعة بالتل في قطاع غزة جراء الحرب الإسرائيلية في المدة من 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 إلى 18 يناير/كانون الثاني 2009". 25 يناير/كانون الثاني 2009.

¹² للاطلاع على قائمة وارتباطات بالقرارات ذات الصلة، يُرجى زيارة موقع الويب: www.watsoninstitute.org/ifs/CD/case.html
¹³ يُرجى الاطلاع على: www.reuters.com/article/mapNews/idUSL19999620071119

اقتصاد غزة بحاجة إلى سنوات كي ينتعش من جديد. ويتطلب هذا الإنعاش نفسه مساعدات كبيرة حتى يتحقق، نظراً لتدمير الكثير من أرصدة رأس المال المتبقية في العدوان الإسرائيلي الأخير. وعلى أية حال، إن لم تُفتح المعابر لتسمح بحرية عبور الناس والبضائع فإن المساعدات الخارجية لن تفعل سوى أن تُبطئ من الانهيار النهائي. وتوضح الأقسام التالية بالتفصيل الوضع بالنسبة للقطاعات الفرعية الرئيسية للاقتصاد إثر الاعتداء الإسرائيلي.

أ) الزراعة والأمن الغذائي

كان القطاع الزراعي في حقبة التسعينيات من القرن العشرين ينتج في أغلب الأحيان من أجل السوق الفلسطينية المحلية، وكان هناك صناعة تصدير صغيرة ولكن مزدهرة تصدر منتجات زراعية عالية القيمة إلى إسرائيل. ولكن أدى إيقاف الصادرات ومنع استيراد الأسمدة والمبيدات الحشرية ومواد التغليف والمستلزمات الأخرى إلى فقدان ما يزيد على 40 ألف وظيفة في هذا القطاع. ويُقدر مركز التجارة الفلسطيني إجمالي الخسارة التي مُني بها قطاع الصادرات الزراعية بما قيمته 30 مليون دولار أمريكي في موسم 2008/2007. فعلى سبيل المثال، لم يُسمح بخروج سوى 109 أطنان من أصل 2,500 طن من محصول الفراولة، مما نتج عنه خسارة تُقدر بنحو 7 ملايين دولار أمريكي. ولم يُصدّر إلا حوالي 17 في المائة من إنتاج الزهور المقطوفة، أي بخسارة تداني 6.5 مليون دولار أمريكي، حيث أُستخدم باقي المحصول علماً للحيوان. وفوق ما سبق، لم يسمح بتصدير طماطم الكرز (الصغيرة الحجم)، مما أدى إلى خسارة تقارب 1.5 مليون دولار أمريكي.

إن قطاع الزراعة كان مقيداً بشدة بسبب غلق الحدود، إلا أنه أصيب أيضاً بأضرار بالغة من جراء الهجمة الإسرائيلية الأخيرة والتي أدت إلى تدمير واسع النطاق للأراضي المزروعة، والصوبات (الديفيئات)، والثروة الحيوانية، ومزارع الدجاج، وأبار المياه، وشبكات الري، والأصول الزراعية المنتجة الأخرى. وأشار تقييم دقيق ولكن مبدئي للأضرار التي أصيبت بها القطاعات الفرعية المختلفة إلى أن الخسائر المباشرة الناجمة عن الهجوم العسكري فاقت 180 مليون دولار أمريكي، ومن المحتمل أن يستمر تأثير القطاع نتيجة الهجوم الإسرائيلي والإغلاق المطول لسنوات عديدة مقبلة.

جدول 4: خسائر القطاع الزراعي المقدرة في قطاع غزة

القطاع	التقدير النهائي (مليون دولار أمريكي)
الإنتاج النباتي	
أشجار الفواكه	65.064
المحاصيل المروية	14.280
المحاصيل المروية بمياه الأمطار	1.138
الفراولة	4.304
المجموع الفرعي	84.786
الإنتاج الحيواني	
الماشية	3.746
الخراف والماعز	11.300
أمهات الدواجن	0.394
الدجاج البياض	0.572
خلايا النحل	0.929
حيوانات وطيور أخرى	0.124
أعلاف الحيوانات	1.068
المجموع الفرعي	18.133
البنية الأساسية	
الأبار	11.041
مشتات الخضروات	22.950

1.254	المشاتل الزراعية
2.250	الحظائر المائية
2.254	المعدات الزراعية
1.200	الطرق الزراعية
1.140	البنية الأساسية للتسويق
1.520	مصايد الأسماك
4.191	مزارع الحيوانات
0.200	المستلزمات والمواد
5.600	شبكات الري
2,200	خطوط الأنابيب الرئيسية
0.200	المخازن الزراعية
20.000	وزارة الزراعة خسائر
77.800	المجموع الفرعي
180.719	المجموع الكلي
180.719	إجمالي الخسائر المباشرة
88.242	إجمالي الخسائر غير المباشرة
268.961	إجمالي الخسائر الزراعية

تدنت قدرات المزارعين على إنتاج الغذاء وتأمين دخل لأسرهم إلى مستوى مروع. وتوقفت الأنشطة الزراعية لمدة شهر تقريباً وتقيدت إمكانية الوصول إلى المستلزمات والمناطق الزراعية تقييداً كبيراً. ولم تكن هناك إمكانية للوصول إلى "المنطقة العازلة"¹⁴، والتي سلبت غزة 30 في المائة من أراضيها الصالحة للزراعة، أثناء القتال. وفي نفس الوقت، استمر القيد المفروض على الصيادين بحيث لا يتجاوزون 3 إلى 6 أميال بحرية من الساحل، مما تسبب في صيد زائد على الشواطئ الداخلية وخسارة في الإنتاجية.

إن الأضرار الجسيمة التي مني بها قطاع الزراعة والصيد مؤخراً، والذي يوفر نسبة 11 إلى 12 في المائة من فرص العمل في قطاع غزة،¹⁵ قد نجم عنها فقدان العديد من فرص العمل، كما تأثرت قدرة أسر عديدة على الحصول المباشر على الخضروات والمواد الغذائية الطازجة الأخرى، لاسيما البروتين الحيواني. وبرغم أن أسعار الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان قد عادت بشكل كبير إلى مستويات ما قبل الاعتداء الإسرائيلي، إلا أن أسعار اللحوم الطازجة والبيض قد ارتفعت. وينفق الفلسطينيون الذين يعيشون في غزة غالبية دخلهم على الغذاء¹⁶، وسوف يكون لارتفاع معدلات البطالة والفقر، المقرونة بهبوط في الإنتاج المحلي، أثر سلبي قصير الأمد ومتوسط الأمد على الأمن الغذائي¹⁷.

ب) المؤسسات الصناعية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى

يستورد القائمون على التصنيع في غزة 95 في المائة من مستلزماتهم ويعتمدون اعتماداً كبيراً على الصادرات¹⁸ وأدى الحصار الإسرائيلي الصارم حتى الآن إلى تدمير هذا القطاع بالكامل تقريباً، حتى قبل الاعتداء الجوي والبري. وتقدر جمعيات الأعمال في غزة أن فرص العمل في القطاع الصناعي تدهورت من حوالي 35 ألفاً قبل الانسحاب الإسرائيلي

¹⁴ تمتد "المنطقة العازلة" إلى مسافة كيلومتر من الحدود الشرقية لقطاع غزة وkilometers من حدوده الشمالية.

¹⁵ "استقصاء القوى العاملة" الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في الربع الثالث من عام 2008

(http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/labour_e.pdf).

¹⁶ "استقصاء الأمن الغذائي السريع" في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي قام به كل من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الغذاء العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، مايو/أيار 2008.

¹⁷ ليس لنسبة 56 في المائة من أهل غزة أمن غذائي، طبقاً لما أورده "تقييم الأمن الغذائي السريع" (الفاو/برنامج الغذاء العالمي/الأونروا)، في أبريل 2008، وأكثر من 75 في المائة من الأفراد يتلقون مساعدات غذائية.

¹⁸ البنك الدولي: "عامان بعد لندن: استئناف إنعاش الاقتصاد الفلسطيني" (سبتمبر/أيلول 2007)

(www.minfo.gov.ps/English/reports/Restarting%20Palestinian%20economy%20-%20World%20Bank.pdf)

في 2005 إلى حوالي 860 في نهاية يونيو/ حزيران 2008. وإضافة إلى ذلك، تُقدر هذه الجمعيات أن 70 ألف عامل آخرين قد فقدوا أعمالهم في قطاعات أخرى. وتلى التهدة (أو الهدنة) التي أعلن عنها في يونيو/ حزيران 2008 ارتفاع قليل في الإنتاج حيث سُمح للمزيد من البضائع بالدخول من المعابر وتوسع نطاق العمليات التي كانت تجري عبر الأنفاق، ولكن أحدث العدوان الإسرائيلي الأخير دماراً هائلاً في أرصدة رأس المال المتبقية ونجم عنه غلق المشروعات القليلة التي استطاعت أن تواصل أعمالها.

إن إزالة الأضرار لن تكون بالمهمة السهلة. فقد فقد المستثمرون الثقة وفقد المصدرون حصة السوق التي جاهدوا للحصول عليها. وعلى النقيض من فترات الإغلاق القصيرة السابقة حين كانت قطاعات مثل النسيج والأثاث تسترد عافيتها بسرعة نسبياً إذ كانت تنتهز الشركات الأجنبية القوى العاملة الماهرة والمنخفضة التكلفة نسبياً في غزة، فإن ذلك الحصار المطول يعني أن هذه الشركات كان عليها أن تبحث في مكان آخر عن شركاء ينفذون لهم أوامر العمل أو طلبياتهم. وإضافة إلى ما سبق، فإنه على الرغم من أن كثيراً من الأضرار المادية تحملتها أنشطة أعمال هي مغلقة بالفعل فإن تدميرها يؤكد على أنها لن تستطيع الانتعاش بسرعة إذا ما تحسنت الظروف.

ولقد قام المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص بإجراء تسجيل أولي للأضرار التي أصابت الأعمال في غزة بلغت قيمتها 140 مليون دولار أمريكي أثناء الاعتداء الإسرائيلي الأخير.

جدول 5: تفاصيل الأضرار التي لحقت بقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات

التكلفة المقدرة (دولار أمريكي)			القطاع الفرعي	القطاع
المجموع	سلع	البناء والمعدات		
1,163,795	0	1,163,795	ورش الألمنيوم	المنشآت الصناعية
36,885,928	100,000	36,785,928	الإنشاءات	
3,557,276	0	3,557,276	اللداثن	
4,436,000	0	4,436,000	الزراعة	
120,000	0	120,000	المستحضرات الصيدلانية	
1,445,000	0	1,445,000	المواد الكيماوية	
1,684,839	0	1,684,839	المنسوجات	
1,091,751	144,000	947,751	الأثاث	
4,476,044	0	4,476,044	النجارة	
6,682,855	0	6,682,855	ورش المعادن	
698,929	0	698,929	الخطاطة	
8,000	0	8,000	الورق	
62,250,417	244,000	62,006,417	إجمالي الصناعات	
51,949,086	11,842	51,937,244	المشروعات التجارية	التجارة
17,430,867	7,632,066	9,798,801	المحال التجارية	
69,379,953	7,643,908	61,736,045	إجمالي المشروعات التجارية	
2,989,074	0	2,989,074	المقاولات	الخدمات
133,000	0	133,000	المعلومات	
67,850	0	67,850	التأمين	
340,680	0	340,680	تكنولوجيا المعلومات	
4,586,186	650	4,585,536	المرافق السياحية	

10,000	0	10,000	خدمة الشاحنات	
8,126,790	650	8,126,140	إجمالي الخدمات	
139,757,160	7,888,558	131,868,602		المجموع الكلي

يحتمل أن تنتعش بعض القطاعات الفرعية أسرع من قطاعات أخرى¹⁹. ويتطلب قطاع السياحة الذي يضم 266 مؤسسة ويعمل به 1100 شخص إصلاحات للمطاعم والفنادق، بما في ذلك الفنادق الثلاثة التي دُمرت بالكامل²⁰. ويمكن أن يعمل التدفق المتوقع للقادمين من خارج غزة أثناء عملية الإنعاش وإعادة الإعمار على إتاحة ذلك الشدح الذي يحتاج إليه ذلك القطاع الذي كان يشرف على النهاية في السابق. ويمكن أن تبدأ عمليات الإنشاء - والتي تعتبر بالغة الأهمية في خطة الإنعاش الشاملة - بمجرد السماح بدخول أول شاحنة محملة بالأسمنت. وتوجد في غزة 25 شركة تشييد بطاقة سنوية تفوق 10 ملايين دولار أمريكي، و 40 شركة متوسطة الحجم، وحوالي 120 شركة يمكنها الاضطلاع بمشروعات تصل قيمتها حتى 5 ملايين دولار. وتقدر الطاقة الشاملة بنحو 380 مليون دولار أمريكي، على أنه من المهم أيضاً أن يُسمح لمقاولين من الضفة الغربية وأماكن أخرى بالوصول إلى قطاع غزة أثناء عملية إعادة الإعمار.

رغم أن المباني والآلات في حاجة إلى صيانة وإصلاح إلا أن مصانع كثيرة ستكون قادرة على بدء أعمالها والإنتاج من جديد في أسرع وقت بعد السماح للمستلزمات المطلوبة بالدخول. وأما الصناعات الغذائية (بعضها لا يزال يعمل) وشركات اللدائن والتعليق والتعبئة فمن المرجح أن تكون من بين القطاعات التي تنتعش أولاً. وسوف تتمتع الشركات التي تنتج للسوق المحلية بميزة إيجابية وكذلك حال الشركات العاملة في المواد الكيماوية والأشغال المعدنية. ولكن، سيحتاج قطاع الأثاث والنسيج (واللذان يُصدران 76 في المائة و 90 في المائة من منتجاتهما إلى إسرائيل، على التوالي) إلى مساعدات كبيرة إذا قُدر لهما أن يؤسسا أنفسهما من جديد.

تتضمن خطة الإنعاش المبكر مشروعين قيمة كل منهما وفق التقديرات الأولية 70 مليون دولار أمريكي، للتعويض عن الخسائر التي مُني بها القطاع الخاص وإتاحة قروض ميسرة إلى أنشطة الأعمال. وعلى أية حال، علينا أن نتذكر تحذير البنك الدولي في سبتمبر/أيلول 2007 من "تآكل" الاقتصاد، عبر تفريغ القطاع من كل طاقة إنتاجية متبقية وجعله معتمد كلياً على الإنفاق العام والمساعدات الإنسانية²¹. إذ بدون تنسيق المساعدات للقطاع الخاص وتوفير الشروط اللازمة للاستثمار الخاص، وأكثرها أهمية فتح حدود غزة مع العالم الخارجي، فإن العدوان الإسرائيلي الأخير سيكون شهادة وفاة لاقتصاد القطاع.

ج) فرص العمل وسبل كسب العيش

جاء العدوان الإسرائيلي صدمة قاسية لمجتمع منهك بالفعل وعرضة للأخطار، فأحدث أضراراً بالغة بسبل كسب عيش الأسر المعيشية في غزة. فقبل الحصار الذي استمر 18 شهراً كان القطاع الخاص مسؤولاً عن إيجاد أكثر من 54 في المائة من فرص العمل²². وبسبب من القيود الشديدة المفروضة على الواردات والصادرات من البضائع بعد يونيو/حزيران 2007، لم يستطع سوى نحو 2 في المائة من المنشآت الصناعية الاستمرار في العمل في نهاية 2008، وفق تقديرات جمعيات الأعمال المحلية. وفاقت معدلات البطالة 46 في المائة بحلول الربع الثالث من عام 2008،²³ ولم يحصل كثير من أولئك الذين يعتبرون على رأس العمل على رواتبهم منذ شهر (عدا موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) وبعض المنظمات غير الحكومية).

¹⁹ الرجاء مراجعة "بورتلاند ترست" (Portland Trust) نشرة فلسطين الاقتصادية (ديسمبر/كانون الأول 2007)

²⁰ بيت ضيافة جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية وفندق شهاب وفندق الجزيرة.

²¹ البنك الدولي "عامان بعد لنين"

²² المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، "الأثر على القطاع الخاص في غزة"، 12 يوليو/تموز 2007.

²³ يُرجى مراجعة "استقصاء القوى العاملة" الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في الربع الثالث من عام 2008 (http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/labour_e.pdf).

لقد فاقم العدوان الإسرائيلي من وضع هو بالفعل غاية في الخطورة. فبعد أسبوع واحد من وقف إطلاق النار أشار تقييم أولي سريع لسبل كسب العيش ووضع سوق العمل إلى فقدان ما يناهز 7700 وظيفة نتيجة تدمير مؤسسات الأعمال الصغيرة الحجم والمؤسسات الزراعية. وفي الوقت ذاته، فقدت أكثر من 1700 أسرة معيشية عائلها الرئيسي بسبب الموت أو الإصابة. وقال حوالي 10 في المائة من السكان أنهم فقدوا مصادر دخلهم مؤقتاً نتيجة الهجوم، بينما قال 21 في المائة أنهم تأثروا تأثراً دائماً بسبب تدمير مؤسسات الأعمال التي يرتبطون بها. واشتدت الوطأة بوجه خاص على مناطق الحدود الشمالية والشرقية، حيث وصلت معدلات البطالة إلى 70-80 في المائة في بعض المناطق، كجباليا، بعد أسبوع واحد من توقف الهجوم. ويصل أعلى معدل للبطالة بين أفراد الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاماً أيضاً، وهو ما يشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الاجتماعي الاقتصادي والسياسي. إن إيجاد فرص العمل يجب أن يوضع ضمن الأولويات الأولى في الإجراءات التدخلية.

أشارت تقديرات الأونروا والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007 إلى أن عدد الفلسطينيين في غزة الذين يعيشون تحت خط الفقر الاستهلاكي وصل إلى نسبة 51.8 في المائة، غير أنه من المتوقع أن هذا العدد قد ارتفع الآن إلى 65 في المائة طبقاً للتقييم. وسوف يتسع تطبيق نظم التكافل الاجتماعي وأساليب التأقلم مع تدهور الدخل، اتساعاً كبيراً نتيجة العدوان، كما سيتعرض المزيد من السكان، لا سيما الذين يعيشون في فقر مدقع لخطر الاعتماد بشكل كلي على المعونات الغذائية.

د) البنوك وتوافر الموارد النقدية

فرضت الحكومة الإسرائيلية على مدى العشر سنوات الماضية قيوداً مشددة على عمليات دخول النقد من بنوك الضفة الغربية إلى فروعها في قطاع غزة. ونجم عن ذلك أن انخفضت الموارد النقدية المتاحة من البنوك إلى ما دون ما هو مطلوب من أجل استيعاب الطلب، بما في ذلك ما يحتاج إليه للأفراد، وأنشطة الأعمال، ورواتب موظفي السلطة الفلسطينية والمساعدات الإنسانية. ولقد كان للنقص في الموارد النقدية انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة في نواح عدة:

- كانت مستويات المعيشة قد تآكلت بالفعل تآكلاً حاداً في غزة، وأدى هذا القيد الإضافي، الذي فرض على السيولة بيد الأسر إلى المزيد من تدني قدرتها على تغطية حاجاتها الأساسية، خاصة مع ذلك الطلب الكبير الكامن بعد العدوان الإسرائيلي الأخير. وتشير التقديرات إلى أن عدم قدرة 77 ألف موظف بالسلطة الفلسطينية على سحب رواتبهم من البنوك قد أثر تأثيراً مباشراً على الأحوال المعيشية لحوالي نصف مليون شخص في غزة. ويضاف هذا إلى الآثار غير المباشرة الواقعة على الأسر الأخرى نتيجة نقص السيولة لدى شبكات وبرامج الأمان الاجتماعي.
- إن الانخفاض المتواصل في الاحتياطات النقدية للبنوك حفز البعض على اكتناز الموارد النقدية خارج النطاق المصرفي، ومن المرجح أن يتسبب هذا في تدني ثقة عامة السكان طويلة الأمد في البنوك. ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض أرباح المصارف مما قد يضطرها إلى غلق أبوابها في نهاية المطاف، مع كل ما يصحب ذلك من فوضى تلقي بثقلها على كاهل الاقتصاد الهش لقطاع غزة.
- إن القيود المفروضة على حركة النقد بتقليصها دور الجهاز المصرفي في غزة وتقويضها لقدرته على الاستمرار، قد حرفت مسار الموارد الشحيحة فمررتها إلى القنوات غير الرسمية التي لا تخضع للوائح التنظيمية بدلاً من أن توجهها إلى البنوك. وأدى هذا بدوره إلى تقليص ملائمة وفعالية الإجراءات الاحتياطية الحمائية لسلطة النقد الفلسطينية ولوائحه التنظيمية في مواجهة أنشطة غسل الأموال والأعمال الأخرى غير القانونية. أما المستفيد من هذا الوضع الشاذ فهو الجماعات التي تتمتع بالقدرة على الحصول على الموارد النقدية خارج الأطر الشرعية بالسيطرة على القنوات غير الرسمية الواقعة خارج دائرة البنوك.

وتُقدر سلطة النقد الفلسطينية أن هناك حاجة في عام 2009 لمبلغ 200 مليون شيقل (50 مليون دولار أمريكي) كحد أدنى كل شهر للوفاء بالمطالبات الدنيا للسيولة في البنوك، حتى مع قيام البنوك بعملية ترشيد صارمة.

4. قطاع الحوكمة

شهدت غالبية السكان الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في غزة أثناء عدوان الجيش الإسرائيلي عليها والذي استمر ثلاثة أسابيع - شهدوا تدهوراً ملحوظاً للأمن واللحمة الاجتماعية، هذا فضلاً عن تعطيل قنوات اتخاذ القرارات التي تمس الشؤون العامة والحماية وحقوق الإنسان. وقد أدت الهجمات أيضاً إلى تدمير البنية المادية الأساسية التي تستخدمها السلطات المحلية لأغراض الإدارة العامة، فضلاً عن تشريد الموظفين الحكوميين أو قتلهم. وكان من تداعيات ذلك أن تعطلت مهام الوظائف الحكومية العادية أيما تعطيل.

كثيراً ما تؤدي الظروف السياسية المتقلبة والمترافقة مع اللاتأكد إلى التأثير سلباً على قضايا الحوكمة والأمن والحماية ذلك لأنه غالباً ما يتم اعتبار هذه الأمور على أنها قضايا ثانوية تلي في المرتبة تلك الجهود التي تُبذل لتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية. وتطبق هذه الشواغل بالتأكيد على الأوضاع في غزة، إلا أن دمج مبادئ الحوكمة الرشيدة والأمن وإجراءتهما في الأنشطة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية هو أمر حاسم الأهمية في تيسير عملية الإنعاش المبكر وتواصلها وإضفاء الشرعية عليها، ومن ثم في تيسير التنمية طويلة الأمد أيضاً وفي تواصلها وشرعيتها.

إن استقرار قطاع غزة في المستقبل مرتين بمسائل عدة: (1) حماية الممتلكات، والأشخاص وتوفير الأمن العام (2) إعادة تأهيل السلطات المحلية والجهات الأخرى التي تقوم على تقديم الخدمات الأساسية (على سبيل المثال: المنظمات غير الحكومية) (3) مساندة العمليات السياسية التي تقود إلى المزيد من الاستقرار (4) حماية أنظمة العدالة وحقوق الإنسان (5) ضمان إتاحة المعلومات للمواطنين (6) تأمين قنوات من أجل المشاركة والتنظيم والإشراف العام (7) ضمان إجراء تخصيصات مالية تتسم بالشفافية (8) ضمان أمن وسلامة السكان بصفة عامة. وتمثل هذه العوامل اعتبارات هامة يجب معالجتها في ظل الأزمة الحالية. وكما هو الحال مع جميع الإجراءات التدخلية يعتبر التسلسل والتكامل مع القطاعات الأخرى غاية في الأهمية.

إننا ندرك الحساسية السياسية الخاصة لهذا الجانب من الخطة وحقيقة أن تنفيذ العديد من الإجراءات التدخلية سوف يتطلب إحراز تقدم في معالجة الانقسامات الداخلية التي أصابت الفلسطينيين منذ عام 2007. ومع ذلك، يتوجب علينا أن ألا نوثق الأضرار الخطيرة والحاجات الكبيرة التي نجمت عن العدوان الإسرائيلي، وكذلك متطلبات النهوض للتمكن من تعبئة الموارد من أجل مساندة قطاع الحوكمة على الفور بعد التوصل إلى حل للمأزق السياسي الحالي. ولهذا الغرض تم تجميع بيانات أساسية نوعية وكمية العدوان الإسرائيلي على عدة قطاعات فرعية هامة.

أ) السلطات المحلية والإدارة العامة²⁴

تسبب العدوان الإسرائيلي على غزة في تدمير عارم للبنية الأساسية المادية المستخدمة للأغراض الإدارية الرسمية، كما تسبب أيضاً في إصابة موظفي الخدمة المدنية أو وفاتهم. وكان من تداعيات ذلك أن تراجعت مهام الوظائف العادية للهيئات الحاكمة مثل إدارة الخدمات الاجتماعية الأساسية تراجعاً كبيراً أو توقفت بالكلية.

تعرض المجلس التشريعي الفلسطيني أثناء القصف للتدمير كما سويت الأرض كلياً أو جزئياً بسبع مؤسسات حكومية (بما في ذلك قصر الحاكم، ومقر المحفوظات (الأرشيف)، ومجلس الأفراد العام والمقر الرئاسي)، ودمرت وزارات الداخلية والعدل والثقافة تدميراً جزئياً أو كاملاً، ودمرت معها المجمعات التابعة لها. وإضافة إلى ذلك، أُصيب 19 مرفقاً من المرافق البلدية بأضرار كما دُمر 11 مرفقاً بالكامل، شملت مراكز تجارية كالأسواق والمذابح (المقاصب) والمتاجر.

²⁴ تشير هذه الأرقام إلى المباني التي كان يعمل بها موظفو الخدمة المدنية حال تأديتهم للأنشطة الحكومية ولا تأخذ في الحسبان البنية الأساسية أو الممتلكات التي كانت تملكها الحكومة لأغراض مغايرة لوظائف الحوكمة مثل الحدائق البلدية، والمراكز الثقافية، والمكتبات، والطرق، الخ. ولقد قررنا ضم الأسواق المملوكة للقطاع العام بما في ذلك المذابح (المقاصب) والمراكز التجارية.

توقفت عمليات "الشؤون المدنية" (بيانات السكان - شهادات الوفاة - إصدار جوازات السفر - تسجيل المنظمات غير الحكومية، الخ) منذ 27 ديسمبر/ كانون الأول، كما أصيبت مرافق الوزارة بأضرار جراء القصف. وإضافة إلى ذلك، ونتيجة للتدمير المادي للمقار وانعدام القدرة الوظيفية لدوائر الخدمة المدنية توقف النظام القانوني عن العمل بصورة نظامية، مما تسبب في إحداث المزيد من الضرر لسلامة أهل غزة وأمنهم.

ب) منظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي

هناك فرصة لأن تصبح المنظمات غير الحكومية المحرك والمنفذ الأول إبان عملية الإنعاش المبكر في غزة، لا سيما في مجال التملك المحلي والتوثيق وجمع المعلومات، وعمليات الإشراف والتنفيذ، والمشاركة في إيصال الخدمات إلى السكان المتضررين. ولكن، تضرر عدد كبير من هذه المنظمات خلال العملية العسكرية. ويستفاد تقييم لمقارها أن سبعة منها قد دُمرت جزئياً أو كلياً، بما في ذلك مقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية.

وعقب توقف الاعتداءات الإسرائيلية واستناداً إلى المعلومات التي أمكن جمعها، من شبكات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، يبدو أن هناك قيوداً على مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية الإنعاش. ويجب إعادة تفعيل هذه المنظمات من أجل مساندة المجتمعات المحلية وفق نهج بعيد عن الحزبية ومستند إلى الاحتياجات.

ج) السلامة والأمن، بما فيها الدفاع المدني

إن الأمن والسلامة مطلبان أساسيان لإحداث تحسينات ملموسة ومستدامة في حياة أهل غزة. ومن نافل القول ذكر أن شروط الأمن الشخصي لسكان غزة تدهورت للغاية أثناء الاجتياح العسكري. وطبقاً لاستقصاء²⁵ أجري في الأونة الأخيرة، أشار 75 في المائة من السكان الذين شملهم الاستقصاء إلى أنهم لا يشعرون بالأمان، حيث أرجع 42 في المائة منهم شعورهم هذا إلى الهجوم الإسرائيلي. وفيما يتعلق بالأمن الداخلي، أعرب 32 في المائة فقط من الذين شملهم الاستقصاء عن اعتقادهم بأن حالة الشوارع كانت تحت السيطرة واتسمت بالأمن.

ولقد تضررت البنية الأساسية المادية لجهاز أمن الدولة أيما ضرر؛ فقد دُمر 74 موقعاً من مواقع الأمن والدفاع المدني إما تدميراً جزئياً أو كلياً، وتشير التقديرات إلى أن 167 ضباط شرطة قد استشهدوا خلال الهجوم الإسرائيلي.

د) حقوق الإنسان والحماية

إن الخطر الرئيسي الذي يحدق بفلسطيني غزة لا يزال يكمن في احتمال قيام الجيش الإسرائيلي بالمزيد من التوغلات والاعتداءات. وأوضح مقال في صحيفة "لانسيت" (Lancet) مؤخراً عن مشروعية الشواغل المتعلقة بالحماية في ظل مثل هذه الأوضاع: "يصف الناجون كيف أن الدبابات الإسرائيلية كانت تأتي إلى أبواب المنازل فتطلب من ساكنيها أن يخرجوا، فيخرج الأطفال وكبار السن والنساء، فيصقونهم فيفتحون عليهم النار ويقتلونهم. وفقدت عائلات العشرات من أبنائها بأساليب الإعدام هذه. وإن الاستهداف المتعمد للأطفال العزل والنساء العزليات موتق معروف من جماعات حقوق الإنسان في قطاع غزة على مدى الشهر المنصرم".²⁶

ويزيد على ما سبق أن استمرار غلق المعابر يؤثر على قدرة السكان على التنقل والعبور، وهو ما يشكل قيداً سلبياً قاسياً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يضمنها القانون الدولي. وإصرار إسرائيل على عدم السماح بدخول

²⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، فبراير/شباط، 2009، □ داخل غزة: اتجاهات وإدراكات المقيمين في قطاع غزة في أعقاب الهجمات العسكرية الإسرائيلية". تم إجراء استقصاء عبر الهاتف مع 1,815 شخص من أهل غزة بصورة عشوائية في الفترة ما بين 25 يناير/كانون الثاني والأول من فبراير/شباط لتقييم إدراكات السكان في قطاع غزة. مجال الخطأ الإجمالي +/- 2.3 في المائة.
²⁶ "جراح غزة" بقلم دكتور/ غسان أبو ستة ودكتور/ سوي أنغ، صحيفة "لانسيت"، 2 فبراير/شباط، 2009.

المواد الأساسية هو العائق الرئيسي الذي يحول دون العودة إلى حياة طبيعية. وإذا استمرت القيود المفروضة على العبور فإن نزوح الأسر التي فقدت المأوى قد يطول. ويُلقى هذا بعبء قاس على عاتق الأسر المضيفة، وتعرّض التماسك الاجتماعي لخطر الانهيار.

قام الجيش الإسرائيلي أثناء اجتياحه لغزة باحتجاز مئات الأشخاص - يكاد كلهم أن يكونوا من الرجال. وقد تم الإفراج عن كثير منهم في وقت لاحق، ولكن لا يزال البعض محتجزاً دون قدرة على الحصول على مساعدة قانونية. ولا تتوفر معلومات دقيقة عن عدد هؤلاء المحتجزين بسبب: (1) عجز منظمات حقوق الإنسان عن إنشاء قنوات اتصال مع السلطات الإسرائيلية (2) تمسك الإسرائيليين بسياسة تمنع الزيارات العائلية للأسرى (3) عجز الأسر عن التأكد تماماً من أن الأشخاص المفقودين هم في عداد الشهداء. وإضافة إلى ذلك، ليس هناك إمكانية للوصول إلى مناطق معينة في غزة بسبب التوسع في كلتي المنطقة العازلة والمنطقة المغلقة". ويبقى نقص الإحصاءات حول عدد المحتجزين تحدياً كبيراً أمام أعمال التوثيق والرصد.

5. الموارد الطبيعية والبيئة

ترتبط الأوضاع البيئية والقدرة على الوصول إلى الأصول البيئية ارتباطاً وثيقاً بسبل السكان في كسب عيشهم وبصحتهم وأمنهم في قطاع غزة. ولكن وعلى الرغم من أهميتها الحاسمة وقابليتها للتأثر فإنها تتعرض للتدهور داخل قطاع غزة بمعدلات مروعة. وإن اتجاه التدهور البيئي طويل الأمد - الذي يشمل التصحر، وتملح مستجمعات المياه، وتحات التربة، وتآكل السواحل، وفقدان التنوع البيولوجي - مرتبط ارتباطاً مباشراً بسنوات الصراع مع إسرائيل، ولكن العدوان العسكري الأخير على غزة فاقم هذا الوضع المتأزم وزاده سوءاً. وعلاوة على ذلك، تعني حقيقة كون قطاع غزة أحد أشد المناطق ازدحاماً بالسكان في العالم أن الآثار البيئية للقصف العشوائي غير المميز لسكان غزة كانت - وسوف تكون - أثراً شديداً الوطأة على نحو خاص.

إن إدارة الموارد الطبيعية المتكاملة والمحافظة عليها لهما أمران جوهريان للإنعاش المبكر والتنمية المستدامة في قطاع غزة. ولكن يعوقهما عدد من العوامل التي تشمل من بين ما تشمل غياب الإدارة البيئية الفعالة، وضعف أطر العمل المؤسسية والتنظيمية، ونقص الوعي البيئي لدى عامة الناس. وقد أبان تقييم الأضرار والاحتياجات الذي أجري بعد وقف إطلاق النار عن حجم الفوضى التي خلفتها إسرائيل، كما أبان عن حجم التحديات الواجب مجابتهها.

أ) جودة المياه

انطوت الهجمة العسكرية الأخيرة على تدمير مكثف لمرافق المياه والمياه المستعملة (الصرف الصحي) في قطاع غزة، وتركت وراءها موارد المياه الجوفية في وضع هو أشد خطراً عما كانت عليه من قبل. وكان أحد الأمثلة الأكثر خطورة على هذا هو تدمير محطة معالجة المياه المستعملة في غزة (GWWT)، حيث استهدفت القوات الإسرائيلية خط الصرف الصحي الرئيسي وإحدى البرك الاصطناعية اللاهوائية الرئيسية. ونتيجة لذلك، تشير تقديرات إلى أن حوالي 250 ألف متر مكعب من المياه المستعملة قد اندفعت إلى خارج شبكة الصرف الصحي. ورغم إصلاح الخط الرئيسي إلا أن النفايات السائلة أغرقت ما يقارب 50 دونم (50 ألف متر مربع) من الأراضي الزراعية المنتجة وعطلت الاستفادة منها ودمرت محاصيلها التي كانت ستستخدم في أطباق السلطات.

إن ما حدث من تلوث لموارد المياه والأراضي الزراعية في هذه الفترة الأخيرة من شأنه أن يزيد من انتشار كثير من الأمراض التي تحملها المياه كالتيفود، والوباء الكبدى "أ"، وانتشار الإصابة بالطفيليات، والأمراض التي تصيب الجهاز المعدي معوي (الهضمي). وفي الوقت ذاته، سيؤدي استمرار تدهور مستجمعات المياه الساحلية إلى انتشار كثير من الأمراض المرتبطة بالتركيزات العالية من الكلوريدات والنترات في مياه الشرب، كتكوّن الحصوات الكلوية، والفشل الكلوي، ومرض "ميتييموغلوبينية الدم" (فرط الميثوغلوبيين في الدم أو "متلازمة الوليد الأزرق").

ب) تلوث الهواء

يتمثل المصدر الرئيسي لتلوث الهواء في قطاع غزة في الإحراق المكشوف للنفايات الصلبة وانبعاث الغازات السامة كالفورانات والديوكسينات. ومن المعتاد أن يصنّف تلوث الهواء على أنه من الأولويات المنخفضة في معظم الدراسات البيئية، غير أنه نظراً لما أنتجه الاجتياح العسكري فإن تلوث الهواء قد غدا من الشواغل الخطيرة. فقد عمل التدمير الجارف للمباني ومحو قواعد تخزين الوقود والمستودعات واستخدام ذخيرة غير تقليدية شملت الفوسفور الأبيض على إطلاق كميات هائلة من الغبار، والأسبستوس، والديوكسينات، وأول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت، والجسيمات، والمواد المعلقة إلى الغلاف الجوي. وكلها سوف يسهم في تلوث الجو وإحداث مخاطر طويلة الأمد على الصحة العامة.

ج) الأراضي والتربة والتنوع البيولوجي

خلف استخدام الذخائر وحركة الدبابات والجرافات العسكرية دماراً شديداً للنباتات والأراضي الزراعية. فاقطعت أشجار عديدة وخطت المركبات العسكرية المجنزرة الثقيلة أخاديد بعمق عدة أمتار في التربة السطحية ودمرت الغطاء النباتي. وكانت مساحة المنطقة المزروعة في قطاع غزة قبل 27 ديسمبر/ كانون الأول 2008 ما إجماليه 170 ألف دونم (158 ألف دونم من الحقول المفتوحة و 12 ألف دونم من الصوبات (الدفيئات)). وأورد التقرير تقييم الأضرار الذي أجرى مؤخراً حول قطاع الزراعة أن 14.6 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة قد دُمرت بالكامل.

وتواجه التربة في غزة تلوّثاً كيميائياً محتملاً من جراء الذخائر المستخدمة، كالمعادن الثقيلة من قنابل "متفجرات المعادن الخاملة المكثفة" والفوسفور من قذائف الفوسفور الأبيض، كما تواجه أيضاً التلوث البكتريولوجي (الجرثومي) الناجم عن تضرر البنية الأساسية لشبكات الصرف الصحي. ومما يفاقم من هذه الأوضاع سوء إدارة نفايات البلديات، خاصة أثناء العدوان الإسرائيلي. كما سيحد فقدان الغطاء النباتي والاقتراع واسع النطاق للأشجار والمحاصيل من معدلات الترشيح واستبقاء الرطوبة بالتربة، فيتسبب في التصحر وتحت التربة. إن استمرار تدهور الأراضي والتربة سيحيلهما على المدى الطويل إلى أراضٍ وتربة غير صالحتين للزراعة، الأمر الذي ستندى معه قدرة قطاع الزراعة على الإنتاج ويقوض ما يُبذل من جهود تسعى إلى التنمية الاقتصادية الشاملة والأمن الغذائي العام في قطاع غزة.

د) الذخائر والمخلفات المتفجرة للحرب (ERW)

إن اقتران الأعداد الكبيرة من الجرحى والشهداء وتدمير المنازل وسبل كسب العيش والبنية الأساسية والخدمات الأساسية شديدة الوهن مع القصف الإسرائيلي الأعمى قد نجم عنه تلوث قطاع غزة المكتظ بالسكان بمخلفات الحرب المتفجرة. فالذخائر والقنابل غير المتفجرتين لم تترك للمدنيين مكاناً آمناً.

رغم ما يبدو من أن جهات فلسطينية عديدة قامت بعمليات تطهير سطحي واسعة النطاق وهو ما عمل على الحد من كثافة الخطر المتوقع من الذخائر غير المتفجرة لا يزال هناك خطر كبير من هذه الذخائر قادر على إعاقة إيصال المعونات الإنسانية واستجابة الإنعاش المبكر. إن المخلفات المتفجرة للحرب حساسة جداً لأي عبث بها ومن المرجح أنها تنفجر إذا لم يتم التعامل معها بحرص. والمخلفات المتفجرة للحرب التي لا تزال بين الأنقاض بوجه خاص تشكل خطراً يهدد حياة الأطفال والأشخاص الذين سيشاركون في عمليات رفع الحطام.

وطبقاً لما جاء في تقييم فريق الأمم المتحدة لإزالة الألغام²⁷ فإن القصف البري والبحري والجوي والتوغلات القوات الإسرائيلية في قطاع غزة خلفت وراءها الأخطار التالية الناجمة عن المخلفات المتفجرة للحرب:

- **القنابل الجوية:** قامت إسرائيل بجانب كبير من قصفها لقطاع غزة من الجو مستخدمة قنابل "شديدة انفجار للأغراض العامة". وأكد فريق الأمم المتحدة لإزالة الألغام وجود القنابل غير المتفجرة التالية:

²⁷ فريق الأمم المتحدة لإزالة الألغام، الخطة التمهيدية للتطهير الطارئ للذخائر غير المتفجرة والمخلفات غير المتفجرة للحرب، فبراير/ شباط 2009، غزة.

- (1) إم كيه 81 / 250 رطل / أغراض عامة / شديدة انفجار
- (2) إم كيه 82 / 500 رطل / أغراض عامة / شديدة انفجار
- (3) إم كيه 84 / 2000 رطل / أغراض عامة / شديدة انفجار

وتم أيضاً تأكيد وجود قنبلة الباريوم الحراري (قنبلة الضغط) التي تنتجها شركة "رافائيل"، وإن كانت ليست من القنابل التي تُلقى من الجو بالمعنى الدقيق. ويفشل 10 في المائة في المتوسط من هذه الذخائر في العمل كما هو مصمم له ويظل في الأرض خطراً متفجراً كبيراً.

■ **المدفعية الأرضية:** استمرت القوات الإسرائيلية في القصف بقذائف المدفعية عيار 155 ملم بصفة رئيسية. وكان النوع المستخدم هو القذائف شديدة الانفجار والفسفور الأبيض²⁸. وتشكل هذه القذائف الأخيرة الخطر الأكبر على العمليات الإنسانية في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار إذ يشتعل الفوسفور الأبيض تلقائياً عند ملامسته للهواء.

■ **المدفعية البحرية:** قصفت القوات الإسرائيلية غزة أيضاً من البحر. وتشكل هذه القذائف خطراً على العمليات الإنسانية، وهي تتكون بوجه عام من القذائف شديدة الانفجار عيار 76 ملم، وصواريخ "هاربون".

■ **عبوات نسف المباني:** أقدم الجيش الإسرائيلي بطريقة منهجية على تدمير العديد من المباني باستخدام العبوات الناسفة. وفي بعض الحالات كانت هذه العبوات الناسفة تُعزز قدرتها بألغام مضادة للدبابات. وتوثق الشواهد أن بعض هذه العبوات فشلت في الانفجار وبقيت بين الحطام.

٥) إدارة النفايات الصلبة

كانت إدارة النفايات الصلبة شاغلاً وبعثاً كبيراً على القلق في قطاع غزة قبل وبعد العدوان العسكري، حيث تعتبر الإدارة غير السليمة لهذه النفايات أحد الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي ورداءة الصحة العامة. وأدى العدوان الإسرائيلي إلى زيادة كمية النفايات المطلوب التعامل معها وأدى أيضاً إلى انهيار حاد في القدرة على فعل ذلك بالطرق السليمة.

إن الأضرار التي أصيبت بها عربات جمع النفايات الصلبة والصناديق والمعدات المستخدمة في الشوارع، والتي تُقدر بحوالي 650 ألف دولار أمريكي، قد ألقت بأعباء إضافية على رأس شبكة إدارة النفايات التي أصابها القدم بالفعل وأعيائها فرط الأعباء. وتقع المرافق الرسمية للتخلص من النفايات بالقرب من الحدود مع إسرائيل، ولما لم يستطع مقدمو الخدمة الوصول إلى مدافن القمامة أثناء القصف الإسرائيلي الذي دام ثلاثة أسابيع تراكم 22 ألف طن في محطات نقل النفايات. وفي هذه الأثناء، جاءت استجابة المجتمعات المحلية للنفايات المتراكمة في شكل مزيد من حرقها في الهواء الطلق وتفريغها بأساليب عشوائية.

يشير التقييم الذي أجري لجميع المرافق المتضررة، بما فيها الوحدات السكنية، والمباني العامة، ومرافق القطاع الخاص الصناعية والتجارية والسياحية إلى أنه قد نتج 600 ألف طن من الحطام أثناء العدوان. وفي مواقع محددة، كمخيم اللاجئين برفح، تلوّث الحطام تلوّثاً شديداً بمادة الأسبستوس التي جاءت بصفة رئيسية من ألواح التسقيف المحطمة. ولوحظ أن كثيراً من المواد المحتوية على الأسبستوس يرقد في الشوارع في انتظار جمعها فيما يبدو، إلا أنه وردت تقارير تفيد بعجز بلدية رفح عن جمعها نظراً لما تعانيه من نقص العربات التي تضرر كثير منها بسبب العدوان²⁹. وإضافة إلى ذلك، وكما ذكرناه آنفاً، أنه طبقاً لما ورد في تقرير تقييم فريق الأمم المتحدة لإزالة الألغام قد لا يزال العديد

²⁸ شملت المدفعية الأرضية الأخرى القذائف المضادة للدبابات شديدة الانفجار عيار 120 ملم، وقذائف الهاون الثقيلة عيار 120 ملم، وقذائف الهاون المتوسطة عيار 81 ملم، وصواريخ "التو".
²⁹ جمعية أصدقاء البيئة الفلسطينية.

من المواقع التي تم قصفها يحتوي على مخلفات غير متفجرة للحرب، وتتطلب عمليات رفع الحطام تدريب توعية مكثفاً للعمال ووجود فريق مؤهل من فرق إبطال الذخائر المتفجرة.

تُصنف **نفايات المراكز الصحية** طبقاً لقانون البيئة الفلسطيني والمعايير الدولية موادّ خطيرة وتتطلب عمليات خاصة من حيث تناول والجمع والمعالجة والتخلص منها. وقد اتسمت إدارة نفايات الرعاية الصحية بقطاع غزة قبل العدوان الإسرائيلي بالضعف، وهي الآن شاغل وباعث على القلق للخبراء المتخصصين في الأنشطة الصحية والبيئية. وأدت الأعداد الكبيرة من الإصابات والوفيات إلى مستويات مفرطة من نفايات الرعاية الصحية الخطرة، ولكن هناك نقص في الموارد والمعدات والأجهزة والإجراءات المتعلقة بالتخزين والتخلص في المستشفيات والمراكز الطبية. وإضافة إلى ذلك، غالباً ما يفتقر المتطوعون إلى معرفة الإجراءات الصحيحة للتعامل مع نفايات الرعاية الصحية الخطرة.

ويمكن أن تتسبب النفايات الحادة كالإبر في نقل العدوى بالوباء الكيدي "ب" وفيروس نقص المناعة البشرية (الأيدز)، وهي بذلك تشكل خطراً كبيراً على الأطفال وعمال النفايات الصلبة، والعاملين في مجال الرعاية الصحية. وتحتوي نفايات الرعاية الصحية الخطرة على المعادن الثقيلة كالزئبق الذي يمكنه إحداث التلوث بالبيئة الطبيعية، بما فيها الأراضي وموارد المياه. وتُطلق نفايات الرعاية الصحية الخطرة عند حرقها مع نفايات البلديات غازات سامة مثل الديوكسينات.

تم في إطار مهمة جمع البيانات التفتيش على مستشفى الشفاء بمدينة غزة، كما تم توزيع استبيان على جميع المستشفيات والعيادات الصحية الأخرى. وتشير نتائج الاستقصاء إلى أنه نظراً للوضع الطارئ على مدى الثلاثة أسابيع التي استمر فيها العدوان تم التخلص مما مجموعه 10 أطنان من نفايات الرعاية الصحية وخطها بالنفايات المنزلية في محطة نقل النفايات التابعة لبلدية المدينة (التي تقع في منطقة سكنية)، قبل نقلها إلى مواقع التخلص الأخرى. وكشف الاستقصاء أيضاً عن عدم القيام بإجراءات سليمة للتخزين ووضع علامات مميزة على النفايات التي تشكل خطراً بيولوجياً ومرضياً، حيث تفقد نسبة 50 في المائة من المستشفيات إلى منطقة تخزين آمنة، علماً بأن بعض المستشفيات قد لجأت إلى عمليات الحرق كجزء من المعالجة بالموقع.

الجزء (ج): الإجراءات التدخلية ذات الأولوية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار

ويجب أن تضمن الإجراءات التدخلية ذات الأولوية الخاصة بالإنعاش المبكر الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات القطاعية والقطاعية الفرعية في علاقتها ببعضها البعض حتى يتسنى مواجهة احتياجات السكان في غزة بطريقة متكاملة ومنسقة. فعلى سبيل المثال، يرتبط الإسكان باحتياجات المياه والصرف الصحي للعائلات المتضررة، والتي ترتبط بدورها بقضايا توفر قطع الغيار والمعدات. وفي سياق استعادة خدمات النقل، سوف يمكن التحديد الدقيق للأولويات وتسلسل إعادة إصلاح الطرق فيما يتعلق باحتياجات الخدمات الضرورية وأنشطة شركات المرافق العامة من الوصول إلى تحقيق إنعاش مستدام وفعال من حيث التكلفة.

ويحتاج الربط بين المياه والصرف الصحي والإسكان والنقل والطاقة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية إلى عملية تدقيق نظر متأنية، ليس فقط في تسلسل وتحديد أولويات أنشطة الإنعاش وإعادة الإعمار فحسب، ولكن أيضاً من حيث التدريب وضمان وضع السياسات الملائمة. وسوف تعزز الإجراءات التدخلية في أحد القطاعات الإجراءات التدخلية في القطاعات الأخرى. ويمكن لمعايير التخطيط الحضري والمساحي، بما في ذلك قوانين وأنظمة البناء، توفير إطار عمل عام للتنسيق والتخطيط.

لقد كان الهدف من النداء العاجل الأولي هو تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية لسكان غزة، والذي تضمن أيضاً إجراءات تدخلية حاسمة الأهمية من حيث الوقت لأغراض الإنعاش المبكر. وقد تم توسيع نطاق هذه الإجراءات التدخلية الواردة في النداء العاجل الأولي وتضمينها هذه الخطة لإتاحة جسر بين جهود الإغاثة قصيرة الأمد وجهود التنمية الأطول أمداً.

ولقد شُرع بالفعل في أنشطة الإنعاش المبكر بالبناء على الاستجابة الأولية للأزمة لاستعادة وتحسين الخدمات الأساسية. ويمثل هذا أهمية خاصة بسبب التدهور الذي كان قائماً في جودة الخدمات قبل الأزمة. وينبغي لأولويات وأطر عمل السياسة الوطنية المقررة في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية توجيه أنشطة الإنعاش المبكر لضمان تماسك السياسة واتساقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

1. القطاع الاجتماعي

يشمل "القطاع الاجتماعي" الصحة والتغذية، والتعليم، وشبكات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، والرفاهية النفسية الاجتماعية، والثقافة، والتراث، وقطاع المؤسسات الدينية الفرعي. وسوف يتم تنفيذ العديد من الإجراءات التدخلية في هذه القطاعات الفرعية من خلال المؤسسات الفلسطينية القائمة في إطار فلسفة الإنعاش المبكر ومبدأ "إعادة البناء على نحو أفضل". تشمل الإجراءات التدخلية ذات الأولوية في هذا المجال:

- استعادة مرافق الصحة المتضررة والمدمرة؛
- توفير الرعاية الصحية اللازمة لحديثي الولادة والأطفال والأمهات، ومعالجة الجرحى وأولئك المحتاجين إلى إعادة تأهيل.
- بناء قدرات العاملين في مجالات الرعاية الصحية والتغذية والصحة النفسية الاجتماعية لمواجهة الأوضاع غير العادية التي يواجهها العدوان الإسرائيلي العسكري.
- الوفاء بالاحتياجات النفسية الاجتماعية لدى الرجال والنساء والأولاد والبنات والمعلمين والأطباء وعمال الطوارئ، بما في ذلك الأنشطة النفسية الاجتماعية أثناء اليوم الدراسي وبعد انتهائه.
- إجراء دورات تدريبية وحلقات عمل في الفنون وترميم المباني وتجديدها بهدف إشراك الشباب المتضرر من الاجتياح العسكري في أنشطة الإنعاش التي تعتمد على المجتمع، مع التأكيد على قدرات التعافي التي يمتلكها عنصر الثقافة والإبداع.
- وضع برامج للتغذية المدرسية؛
- زيادة قدرات الخدمات اللوجستية وإدارة احتياطات/مخزونات الأغذية؛

- استعادة مرافق التعليم المتضررة والمدمرة؛
- الاستبدال وتوفير المواد التدريسية والتعليمية، بما في ذلك الكتب المدرسية والكراسات والأدوات المدرسية والسبورات؛
- وضع إستراتيجيات جديدة للتعليم العلاجي؛
- بناء قدرات العاملين في مجال التعليم لمواجهة الأوضاع غير العادية التي يواجهها العدوان الإسرائيلي العسكري؛
- بناء/تعزيز آليات الإحالة الطبية للأطفال والنساء، ودعم قدرة الأنظمة التعليمية والصحية والقضائية والشرطة لمنع أي تجاوزات وعنف عائلي والاستجابة لهما؛
- تنفيذ إجراءات الوقاية الأساسية في موقعي التراث العالمي المحتملين: ميناء "أنثيدون" (ميناء غزة البحري القديم) ودير القديس هيلاريون.

جدول 6: تقييم موجز، الاستجابة والتكلفة للقطاع الاجتماعي

القطاع الاجتماعي	نوع الضرر	الإجراءات التدخلية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار	التكلفة التقديرية للإجراءات التدخلية	إجمالي التكلفة حسب القطاع الفرعي (مليون دولار أمريكي)
القطاع الاجتماعي				
الصحة والتغذية	<ul style="list-style-type: none"> ■ 3 عيادات مدمرة بالكامل بما في ذلك الأجهزة والمستلزمات والأثاث ■ 19 عيادة مدمرة جزئياً ■ 5 مستشفيات مدمرة جزئياً ■ 1900 جريح معاق في حاجة إلى مساعدة طبية 	<ul style="list-style-type: none"> ■ إعادة إعمار وإعادة تأهيل العيادات المدمرة بالكامل ■ إعادة تأهيل العيادات والمستشفيات المدمرة جزئياً واستعادة تقديم الخدمات الصحية ■ تقدم المساعدة الطبية للجرحى المعاقين 	1.445 3.800 30.475	35.720
التعليم	<ul style="list-style-type: none"> ■ 5 رياض أطفال مدمرة بالكامل ■ 60 روضة أطفال مدمرة بالكامل ■ 10 مدارس مدمرة بالكامل بما في ذلك المستلزمات والأثاث ■ 171 مدرسة مدمرة جزئياً بما في ذلك المستلزمات والأثاث ■ 6 مبان جامعية مدمرة بالكامل ■ 16 مبنى جامعياً مدمرة جزئياً 	<ul style="list-style-type: none"> ■ إعادة تأهيل رياض الأطفال والمدارس والمباني الجامعية المدمرة بالكامل، بما في ذلك المستلزمات وأجهزة الأمان والأثاث ■ إعادة تأهيل واستعادة رياض الأطفال والمدارس والمباني الجامعية المدمرة جزئياً، بما في ذلك المستلزمات وأجهزة الأمان والأثاث 	34.221 21.130	55.351
الحماية الاجتماعية والخطط الاحتياطية للأمان	<ul style="list-style-type: none"> ■ يحتاج الآلاف من الجرحى والجرحى المعاقين والعائلات المتضررة الحماية والغذاء والعلاج النفسي الاجتماعي وعلاج اضطراب الإجهاد اللاحق للإصابة ■ الأضرار التي لحقت بدور الأيتام والجمعيات الخيرية 	<ul style="list-style-type: none"> ■ إنشاء صندوق خاص لمساعدات الحماية والغذاء من أجل العائلات المتضررة والأشخاص المتضررين ■ تقديم العلاج النفسي الاجتماعي وعلاج اضطراب الإجهاد اللاحق للإصابة للعائلات المتضررة والأشخاص المتضررين ■ إعادة تأهيل دور الأيتام واستعادة الجمعيات الخيرية وتوسيع نطاق خدماتها 	200.000 1.050 1.450	202.500
الرفاهية النفسية الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> ■ (2) مركزان ثقافيان وموقعا 	<ul style="list-style-type: none"> ■ إعادة إعمار وإعادة تأهيل 	8.500	

21.588	11.458	المراكز الثقافية والمواقع التراثية المدمرة بالكامل والمدمرة جزئياً	تراث مدمر بالكامل 26 مركزاً ثقافياً وموقع تراث مدمر جزئياً	الثقافة، والتراث، والمؤسسات الدينية
	1.630	إعادة إعمار وإعادة تأهيل المساجد والمقبرة المدمرة بالكامل والمدمرة جزئياً	14 مسجداً مدمراً بالكامل 38 مسجداً مدمراً جزئياً (2) كنيسة مدمرتان جزئياً 12 موقعاً تاريخياً كنسياً مدمرة جزئياً (1) مقبرة مدمرة جزئياً	
315.159		تكلفة القطاع الاجتماعي (الإجمالي الفرعي)		

2. البنية التحتية

يشمل الهم الأساسي لإعادة البنية التحتية استعادة وإصلاح المرافق السكنية، مثل المساكن والمياه والصرف الصحي والكهرباء والوقود والنقل والاتصالات. وقد لاحظ التقييم بشكل خاص وجود حاجة لاستعادة وإصلاح:

- خدمات المياه والمياه المستعملة (الصرف الصحي) وخزانات المياه؛
- شبكات النقل والمرافق

هناك توصية بضرورة إعطاء أولوية لإعادة إعمار الطرق بالترتيب التالي:

- الطرق الإقليمية
 - الطرق التي تخدم مواقع الخدمات العامة (مثل المستشفيات، والمدارس، ومواقع دفن النفايات، ومحطات معالجة المياه)
 - الطرق التي تخدم الأحياء
- إضافة إلى ذلك، يجب رفع الحطام من موانئ الصيد حتى يتمكن السكان من استعادة هذا السبيل الحيوي من سبل كسب عيشهم.

ونظراً لعدم ظهور الأضرار الإنشائية دائماً على الفور، فمن المهم إجراء مسح أمني إنشائي للمباني المتضررة. ومن شأن هذا أن يساعد في ضمان القيام بالإصلاحات الطارئة للوحدات السكنية غير المعرضة لخطر الانهيار، وإمكانية إجلاء السكان الذين لا يزالون في خطر. وفي حالة وجود مساكن مدمرة بشكل كامل، سوف تكون هناك حاجة لتقديم دعم متوسط (على سبيل المثال الإعانات الإيجارية، المساعدات النقدية، حلول الملاجئ المؤقتة) للأسر المتضررة، بما في ذلك الأسر التي تستضيف الآن المشردين داخلياً. وعلاوة على ذلك يجب إيلاء عناية خاصة إلى تجهيز المباني العامة والمنازل بما يسمح للمعاقين بالدخول إليها.

مبادرة إسكان غزة

1. تتيح هذه المبادرة أموالاً كافية لعدد 15,550 أسرة كي تمكنهم من إعادة بناء منازلهم المدمرة أو المتضررة.
2. تقدم البنوك العاملة في غزة تمويلاً مباشراً لجميع الأسر المؤهلة وعلى مراحل طبقاً للتقدم المحرز في أنشطة إعادة الإعمار.
3. تتكون عمليات التمويل من منح (لإعادة البناء و/ أو إصلاح الأضرار) وقرض مصرفي اختياري (للتوسع).
4. ستضطلع جمعية الإسكان التعاوني بمسؤولية تقديم المشورة إلى البنوك حول معاملة الطلبات، وتقييم الأضرار ووضع تقديرات حول كلفة إعادة البناء. كما ستقدم الجمعية المشورة حول دفع الأقساط إلى المستفيدين.
5. تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على تأمين الأموال الضرورية والإشراف على العملية لضمان الشفافية والكفاءة.
6. تشير التقديرات إلى الحاجة إلى 348 مليون دولار أمريكي لدعم قسم المنح في هذه المبادرة.

جدول 7: تقييم موجز، الاستجابة والتكلفة لقطاع البنية التحتية

القطاع/القطاع الفرعي	نوع الضرر	الإجراءات التدخلية للاتعاش المبكر وإعادة الإعمار	التكلفة التقديرية للإجراءات التدخلية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي التكلفة حسب القطاع الفرعي (مليون دولار أمريكي)
قطاع البنى الأساسية				
المياه والصرف الصحي والصحة العامة (WaSH)	<ul style="list-style-type: none"> ▪ 11 بئر مياه مدمرة بالكامل أو جزئياً ▪ 4 خزانات مياه مدمرة بالكامل أو جزئياً ▪ 25.5 كم من شبكات توزيع المياه وخطوط الأنابيب مدمرة بالكامل ▪ 836 وصلة مياه منزلية مدمرة بالكامل ▪ أضرار بالغة بشبكات تجميع مياه الصرف ▪ أضرار بالغة بمرافق المياه ومياه الصرف ▪ أضرار بالغة بالأحواض وخطوط أنابيب دخول المجاري المضغوطة في مشروع معالجة الصرف الصحي الطارئ في شمال غزة ▪ أضرار بالغة بحاويات النفايات الصلبة 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعادة إعمار واستعادة آبار المياه، والخزانات، وشبكات تجميع مياه الصرف الصحي ▪ استعادة خطوط أنابيب المياه والشبكات والتوصيلات المنزلية ▪ استعادة حاويات النفايات الصلبة ▪ استعادة الأحواض وخطوط أنابيب دخول المجاري المضغوطة في مشروع معالجة الصرف الصحي الطارئ بغزة ▪ إعادة إعمار مرافق المياه المستعملة (الصرف الصحي) 	1.018	6.279
			4.835	
منشآت الإسكان والإيواء المؤقت	<ul style="list-style-type: none"> ▪ 3628 منزلاً مدمراً بالكامل ▪ 10,617 منزلاً مدمراً جزئياً ▪ 408 بيتاً للاجئين مدمراً بالكامل ▪ 897 بيتاً للاجئين مدمراً جزئياً 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعادة إعمار وإعادة تأهيل 4,036 منزلاً وبيتاً للاجئين ▪ إعادة إعمار وإعادة تأهيل 11,514 منزلاً وبيتاً للاجئين ▪ تقديم إعانات إجارية لعدد 11,514 أسرة (لمدة 6 شهور) ▪ تقديم إعانات إجارية لعدد 4,036 أسرة (لمدة 18 شهور) 	232.750	347.890
			115.140	³⁰ (34.000)
الطاقة (الكهرباء، والوقود، والغاز)	<ul style="list-style-type: none"> ▪ أضرار بالغة بمولدات الطاقة وشبكة الكهرباء ▪ أضرار بالغة بخمس (5) محطات بنزين والهيئة العامة للبتترول ▪ أضرار جسيمة في إضاءة الشوارع 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ استعادة شبكة الكهرباء وإضاءة الشوارع ▪ استعادة وإعادة تأهيل خمس (5) محطات بنزين والهيئة العامة للبتترول 	13.655	15.462
	<ul style="list-style-type: none"> ▪ أضرار بالغة بطرق البلديات والطرق الإقليمية 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعادة إعمار وإعادة تأهيل طرق البلديات والطرق 	84.412	118.832

³⁰ مغطى في "دعم موازنة الطوارئ الإضافية لقطاع غزة".
³¹ مغطى في "دعم موازنة الطوارئ الإضافية لقطاع غزة".

	34.420	الإقليمية والجسور ومكاتب سلطة الموانئ البحرية إعادة تأهيل ميناءي الصيد والمطار الدولي	(المناطقية) 3 جسور مدمرة بالكامل (2) ميناء صيد مدمران جزئياً تدمير كامل لمكاتب سلطة الموانئ البحرية أضرار بالغة بمطار رفح الدولي	النقل والمواصلات
13.310	13.310	استعادة وإعادة تأهيل خطوط الهاتف الأرضية وشبكات الهاتف المحمول	أضرار بالغة في خطوط الهاتف الأرضية وشبكات الهاتف المحمول	الاتصالات
501.773		تكلفة قطاع البنية الأساسية (الإجمالي الفرعي)		

3. الاقتصاد

ينبغي إعطاء أولوية لتوفير فرص عمل على نطاق واسع عند القيام بالإجراءات التدخلية للإنعاش المبكر. وينبغي توجيه الإجراءات التدخلية للقطاعات التي يمكنها توفير الغذاء والمساكن لسكان غزة وينبغي تمرير المنافع الاقتصادية إلى القطاع الخاص بغزة. ويجب حل مشكلة السيولة، وهناك ضرورة ملحة لرفع قدرة القطاع الخاص بغزة على الوصول إلى التمويل.

ويمثل تنسيق وتسلسل المشاريع والقطاعات المختلفة أمراً جوهرياً لتحقيق إنعاش يتسم بالمزيد من الاستدامة والفعالية من حيث التكلفة. ويجري العمل في الوقت الراهن على قدم وساق، علماً أن النجاح سوف يعتمد على وضع اتفاق 2005 حول الحدود وحرية العبور والحركة موضع التنفيذ. الإجراءات التالية هي إجراءات تشتمل على جهود للإنعاش المبكر فضلاً عن تدخلات على المدى المتوسط والطويل:

الزراعة والأمن الغذائي

- استعادة الأصول الزراعية المدمرة، بما في ذلك الحقول والدفينة (الصوب) وآبار الري والمضخات والمزارع والسدود وقوارب الصيد؛
- تصدير المنتجات الجاهزة ذات العائد المرتفع، مثل الأزهار؛
- الاستثمار في محاصيل الموسم القادم؛
- زيادة الاهتمام بالصناعات الغذائية المحلية للحد من الاعتماد على المنتجات المستوردة من خلال الاستثمار في المعدات وزيادة الوصول إلى رؤوس الأموال؛
- تنظيم العرض والأسعار في السوق، وتوفير الإعانات الزراعية؛

مبادرة الزراعة بغزة

1. تهدف هذه المبادرة إلى تعويض المزارعين عما أصابهم من خسائر في الأصول الزراعية والبنية الأساسية
2. وتتألف عمليات التمويل من منح لأكثر من 6,500 مزارع تعويضاً عما لحق بهم من خسائر في الأصول الزراعية وأضرار في البنية الأساسية. وإضافة إلى ذلك، ستتوافر القروض من أجل عمليات التوسع، والتنمية، والنفقات التشغيلية.
3. يقوم مجلس تنفيذي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ووزارة الزراعة ومكتب رئيس الوزراء ومنظمات المجتمع المدني بالإشراف على تنفيذ المبادرة لضمان الشفافية والكفاءة.
4. تقدم البنوك المحلية بتقديم مدفوعات نقدية مباشرة إلى المزارعين المؤهلين على مراحل طبقاً للتقدم المحرز في أنشطة إعادة الإعمار.
5. تشير التقديرات إلى الحاجة إلى 246 مليون دولار أمريكي لدعم قسم المنح بهذه المبادرة.

الإشياء والتصنيع التحويلي

- إصلاح وتجديد الآلات والمصانع؛
- إعادة بناء الإنتاج الصناعي المحلي؛
- زيادة فرص حصول المؤسسات التجارية على التمويل من خلال المنح والقروض الميسرة؛
- برنامج إعادة إعمار وتنشيط من أجل الشركات المحلية وبواسطتها؛
- مساندة برامج التعليم والتدريب لتطوير قوى عاملة عالية المهارة

سوف يتم تطوير خلق فرص عمل منتجة على المدى المتوسط والقصير ونقلها تدريجياً إلى برامج توظيف طويلة الأمد. وتحتاج غزة في الأمد المتوسط والطويل للاستثمار في الأصول والموارد التي تظل ثابتة فيها نسبياً وداخل حدودها من خلال تشجيع روح الابتكار والنمو الاقتصادي المعتمد على التكنولوجيا. مثل السياسات التي تركز على الاستثمار في التنمية البشرية من خلال التعليم والتدريب لتطوير قوى عاملة عالية المهارة، والاستثمار في البنية الأساسية لتيسير التجارة، وإيجاد مناخ أنشطة أعمال يشجع الاستثمار ويعزز قدرة القطاع الخاص على المنافسة.

مبادرة تنشيط القطاع الخاص بغزة

1. تهدف هذه المبادرة إلى استعادة الدور المركزي للقطاع الخاص الفلسطيني في جهود التنمية الاقتصادية بقطاع غزة عبر توفير المنح والقروض.
2. سوف تُستخدم المنح في هذه المبادرة لتغطية تكاليف إعادة البناء/ الإصلاح وتعويض خسائر أنشطة الأعمال في 722 مؤسسة متضررة من مؤسسات القطاع الخاص. كما ستُوجه القروض تجاه أنشطة توسيع الأعمال التجارية وتغطية تكاليف التشغيل.
3. يقوم على إدارة هذه المبادرة وحدة إدارة مشتركة من القطاعين العام والخاص، وتضم ممثلين من مؤسسات القطاع الخاص. وسوف تضع وحدة إدارة المبادرة معايير لتقييم جميع الطلبات وتجهيزها واعتمادها من أجل التمويل.
4. تضطلع البنوك المحلية العاملة في غزة بدور مركزي في تنفيذ هذه المبادرة، إذ ستمرر جميع المنح، والقروض المضمونة من السلطة الوطنية الفلسطينية عبر المصارف التجارية.
5. تبلغ التكلفة التقديرية للمنح في هذه المبادرة 148 مليون دولار أمريكي.

جدول 8: تقييم موجز، الاستجابة والتكلفة للقطاع الاقتصادي

القطاع/القطاع الفرعي	نوع الضرر	الإجراءات التدخلية للتعايش المبكر وإعادة الإعمار	التكلفة التقديرية للإجراءات التدخلية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي التكلفة حسب القطاع الفرعي (مليون دولار أمريكي)
القطاع الاقتصادي				
الزراعة والأمن الغذائي	<ul style="list-style-type: none"> ▪ 33,000 دونم من أشجار الفاكهة المدمرة بالكامل ▪ 14,280 دونم من محاصيل الخضروات المدمرة بالكامل ▪ 14,650 دونم من محاصيل الحقول المدمرة بالكامل ▪ قتل 35,750 رأس ماشية وغنم وماعز ▪ قتل أكثر من (1) مليون طائر ودجاجة ▪ تدمير 10,300 خلية نحل ▪ 78 بئر مرخصة مدمرة بالكامل ▪ 2712 دونم من الصوبات (الدفيئات) والمشاتل مدمرة بالكامل ▪ 2020 زريبة حيوانات ومصايد أسماك مدمرة ▪ 14,000 دونم من شبكات الري مدمرة بالكامل ▪ 450 بركة مياه بلاستيكية وخرسانية مدمرة بالكامل ▪ 100 كم من الطرق الزراعية مدمرة ▪ 200 مخزن زراعي مدمرة ▪ تدمير المعدات الزراعية ▪ أضرار بالغة بالبنية الأساسية لوزارة الزراعة 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعادة تأهيل الأراضي وشبكات الري ▪ إعادة إعمار وإعادة تأهيل الآبار المرخصة وخطوط أنابيب المياه والصوبات (الدفيئات) والمشاتل وزرايب الحيوانات ومصايد الأسماك ▪ تعويض الثروة الحيوانية والمناحل ▪ إعادة إعمار البرك الزراعية وإعادة تأهيل الطرق الزراعية ▪ إعادة إعمار وإعادة تأهيل مرافق وزارة الزراعة ▪ تعويض المزارعين، بما يشمل المخازن والمعدات الزراعية والبنية الأساسية للتسويق 	90.386	265.791
			<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعادة إعمار وإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية، بما في ذلك استعادة قدرتها على تقديم الخدمات ▪ إعادة إعمار وإعادة تأهيل المنشآت السياحية ▪ إتاحة قروض ميسرة وصندوق لتعويض مشاريع القطاع الخاص 	
المؤسسات الصناعية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى	<ul style="list-style-type: none"> ▪ 269 مؤسسة مدمرة بالكامل من مؤسسات القطاعات الصناعي والتجاري والخدمي ▪ 432 مؤسسة مدمرة جزئياً من مؤسسات القطاعات الصناعي والتجاري والخدمي ▪ 21 منشأة متضررة تضرراً بالغاً من بيوت الضيافة والفنادق والمطاعم والمنشآت السياحية 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعادة إعمار وإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية، بما في ذلك استعادة قدرتها على تقديم الخدمات ▪ إعادة إعمار وإعادة تأهيل المنشآت السياحية ▪ إتاحة قروض ميسرة وصندوق لتعويض مشاريع القطاع الخاص 	6.413	412.204
			70.000	
تكلفة القطاع الاقتصادي (الإجمالي الفرعي)				

4. الحوكمة

يتركز الجهد الأساسي في مجال الحوكمة على:

- إعادة تأهيل وحدات الأجهزة الحكومية المحلية واستعادة قدرتها على تقديم الخدمات
- تعزيز منظمات المجتمع المدني وتيسير التنسيق بين أصحاب المصالح
- تعزيز قدرات المؤسسات العامة والمحاكم
- مساندة مؤسسات الحوكمة لتمكينها من تيسير الإجراءات التدخلية للإنعاش المبكر، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات
- إعادة تأسيس قوة شرطة مدنية محترفة لديها القدرة على توفير الأمن للسكان المدنيين في غزة

وجدير بالملاحظة أن مساندة الأجهزة الحكومية المحلية قد تم أيضاً عبر برامج مختلفة في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، ويمكن إعادة إطلاق هذه البرامج عبر وسائل مثل صندوق الإقراض وتطوير البلديات، من الموضع الذي اضطر للتوقف عنده نتيجة للعدوان الإسرائيلي.

جدول 9: تقييم موجز، الاستجابة والتكلفة لقطاع الحوكمة

إجمالي التكلفة حسب القطاع الفرعي (مليون دولار أمريكي)	التكلفة التقديرية للإجراءات التدخلية (مليون دولار أمريكي)	الإجراءات التدخلية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار	نوع الضرر	القطاع/القطاع الفرعي
قطاع الحوكمة				
25.422	5.592 19.830	<ul style="list-style-type: none"> ■ إعادة إعمار وإعادة تأهيل المباني والمرافق البلدية والأسواق التجارية ■ إعادة تأهيل واستعادة المباني الوزارية 	<ul style="list-style-type: none"> ■ 14 مبني بلدية مدمر بالكامل أو جزئياً ■ 16 مرفق بلدية وسوقاً تجارية مدمرة بالكامل أو جزئياً ■ أضرار بالغة بمجمع الوزارات ■ أضرار بالغة في: <ul style="list-style-type: none"> - المجلس التشريعي الفلسطيني - وزارة الداخلية - وزارة العدل - وزارة الشؤون المدنية - مباني محافظة رفح ومرافقها 	السلطات المحلية والإدارة العامة
1.000	1.000	<ul style="list-style-type: none"> ■ إعادة إعمار وإعادة تأهيل منشآت المنظمات غير الحكومية 	<ul style="list-style-type: none"> ■ 2 من منشآت المنظمات غير الحكومية مدمرة بالكامل ■ 5 من منشآت المنظمات غير الحكومية مدمرة جزئياً 	منظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي
41.271	41.271	<ul style="list-style-type: none"> ■ إعادة إعمار وإعادة تأهيل المنشآت الأمنية ومنشآت الدفاع المدني التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية 	<ul style="list-style-type: none"> ■ 58 منشأة أمن للسلطة الوطنية الفلسطينية مدمرة بالكامل ■ 6 منشآت أمن للسلطة الوطنية الفلسطينية مدمرة جزئياً ■ 7 منشآت لقوات الدفاع 	السلامة والأمن بما في ذلك الدفاع المدني

			المدني التابعة للسلطة الفلسطينية مدمرة بالكامل ▪ 3 منشآت لقوات الدفاع المدني التابعة للسلطة الفلسطينية مدمرة جزئياً	
67.693		تكلفة قطاع الحوكمة (الإجمالي الفرعي)		

5. الموارد الطبيعية والبيئة

تشمل الإجراءات التدخلية ذات الأولوية على:

- رصد إمدادات المياه والموارد المائية بحثاً عن وجود ملوثات ميكروبيولوجية وكيميائية ومادية؛
- تطهير شبكات إمدادات المياه واتخاذ التدابير الضرورية لحماية الصحة العامة
- اتخاذ الإجراءات الفورية لإزالة النفايات الصلبة المتراكمة من المناطق السكنية والمواقع العشوائية لإلقاء المخلفات وتحسين القدرات لدى مقدمي الخدمات؛
- إزالة تلوث الحقول الزراعية واستعادتها والتي تعرضت للأضرار والتلوث؛
- رفع الحطام. وفي هذا الصدد، من الضروري بناء برنامج معلومات عام لتحذير السكان من خطر التعامل مع مادة الأسبستوس الموجودة في الأنقاض ووضع إجراء فرز لإزالة الأسبستوس يدوياً من الأنقاض قبل التكسير، وتحديد وإنشاء مرافق تخزين مؤقتة لنفايات الأسبستوس؛
- إزالة البنية الأساسية/المناطق الخطرة المشتهة بها والتي تحتوي على مخلفات متفجرة للحرب (ERW)؛
- بناء القدرات حول طرق التعامل مع المخلفات المتفجرة للحرب؛
- نشر فرق إبطال الذخائر المتفجرة والفنيين لإزالة المخلفات المتفجرة للحرب وتدريب العاملين في برنامج إزالة الأنقاض؛
- تنفيذ حملات توعية بمخاطر المخلفات المتفجرة للحرب ونشر مواد التوعية والتعليم المرتبطة؛
- تحسين قدرات إدارة نفايات الرعاية الصحية الخطرة من خلال تنفيذ تقييمات الاحتياجات ووضع الإرشادات والأدلة (الكتيبات)، وشراء المعدات والأجهزة، وتدريب العاملين في قطاع الرعاية الصحية موظفي البلديات.

جدول 10: تقييم موجز، الاستجابة والتكلفة لقطاع الموارد الطبيعية والبيئة

القطاع/القطاع الفرعي	نوع الضرر	الإجراءات التدخلية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار	التكلفة التقديرية للإجراءات التدخلية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي التكلفة حسب القطاع الفرعي (مليون دولار أمريكي)
الموارد الطبيعية والبيئة				
جودة المياه	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تلوث المياه المستعملة (الصرف الصحي) 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إجراء رصد طارئ لجودة موارد المياه وإمداداتها للمناطق المتضررة في قطاع غزة ▪ إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في مدينة خان يونس 	0.400 15.000	15.400
	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تلوث الهواء 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ بناء قدرات سلطة جودة البيئة ومحطات الأرصاد في غزة 	0.500	

0.500		لرصد تلوث الهواء وإتاحة المعدات والأجهزة اللازمة لإزالة تلوث الهواء		تلوث الهواء
0.330	0.330	تطهير المناطق الزراعية المتضررة وترميمها	الإغراق التلوث بمياه الصرف الصحي	الأرض والتربة والتنوع البيولوجي
13.000	6.000 3.000 4.000	رفع الحطام، ومساندة المجالس والسلطات المحلية المعنية بخدمات إدارة النفايات الصلبة لرفع كفاءة إدارة النفايات الصلبة واستمراريتها إزالة تلوث النفايات الطبية ومساندة مرافق الرعاية الصحية ومقدمي الخدمات الصحية لتحسين كفاءة إدارة نفايات الرعاية الصحية في قطاع غزة توسيع مدافن القمامة القائمة وإعادة تأهيلها	600,000 طن من الحطام تراكم النفايات الصلبة وتدمير معدات إدارة النفايات الصلبة وصول مدافن القمامة إلى السعة القصوى تراكم كميات هائلة من النفايات الطبية مع قدرة ضعيفة للغاية لإدارتها	إدارة النفايات الصلبة
29,230,000				تكلفة قطاع الموارد الطبيعية والبيئة (المجموع الفرعي)

الجزء (د): مساندة الموازنة

أنفقت السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 2008 ما يزيد على 2.8 مليار دولار أمريكي على شكل مدفوعات لتغطية فاتورة الأجور والمرتبات وبنود جارية غير الأجور والرواتب وصافي القروض. وساهم المجتمع الدولي بأكثر من 1.7 مليار دولار أمريكي لدعم الموازنة في 2008، وهو ما قد مكن السلطة الوطنية من النهوض بمسؤولياتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقديم الخدمات الأساسية للفلسطينيين القاطنين بالضفة الغربية وقطاع غزة.

وتوجه أكثر من نصف هذا الإنفاق الجاري إلى غزة مباشرة في شكل مدفوعات رواتب العاملين بالقطاع العام، وتغطية البنود الأخرى التي لا تندرج بفاتورة الأجور والرواتب مثل الإحالات الصحية، والمستلزمات الطبية، والمساعدات الاجتماعية المقدمة إلى أصحاب الحالات الاجتماعية الصعبة وإلى آلاف المتقاعدين، وكذلك لتغطية نفقات صافي القروض التي تتحملها السلطة نتيجة عدم دفع سكان غزة لفواتير الكهرباء والمياه والخدمات. وهو ما يعني صرف أكثر من 1.44 مليار دولار أمريكي إلى غزة في عام 2008، فكان ذلك بمثابة شريان حياة أساسي في ظروف الحصار المطولة.

وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد صدقت على موازنتها لعام 2009 حيث من المتوقع أن يصل الإنفاق الجاري فيها إلى ما يزيد على 2.78 مليار دولار أمريكي. وسيتم تمويل هذا الإنفاق في معظمه من الإيرادات المحلية إلا أن هناك حاجة إلى 1.15 مليار دولار أمريكي من الجهات المانحة من أجل تغطية العجز في الإنفاق الجاري وتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من مواصلة تقديم الخدمات لمواطنيها (يُرجى مراجعة الجدول 11). ومن المُقدر مرة أخرى أن يُصرف ما يزيد على 1.4 مليار دولار أمريكي في غزة، بيد أن الموازنة كانت قد أعدت قبل القصف والاجتياح الإسرائيلي.

ولتغطية الإنفاق في عام 2009، هناك حاجة عاجلة إلى 300 مليون دولار أمريكي في صورة دعم لموازنة الطوارئ الإضافية لتغطية التكاليف الإضافية لمساكن الإيواء الطارئ (70 مليون دولار أمريكي)، والإحالات الصحية، والتحويلات الاجتماعية، وتكلفة الوقود، والديزل الصناعي، ومدفوعات فواتير الكهرباء.

هذا الإنفاق الجاري الطارئ، إضافة إلى المطلب القائم لدعم الموازنة، أمر حيوي لإنجاح جهود الإنعاش وإعادة الإعمار في غزة. إذا يجب أن يستمر دفع رواتب المعلمين والأطباء، ولا بد أيضاً من مساندة الحالات الاجتماعية الصعبة، وشراء الكهرباء. ومن ثم، نحن نهيئ بالجهات المانحة أن توفر لنا دعماً للموازنة بقيمة 1.45 مليار دولار أمريكي لعام 2009 جنباً إلى جنب تمويلهم للإجراءات التدخلية المحددة والمقررة في خطة غزة.

جدول 11: موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2009³² (جميع الأرقام بالمليون دولار أمريكي)

2009	2008	2008	2007	البيان
مشروع موازنة	فقطي	موازنة	فقطي	
1,630	1,568	1,632	1,272	صافي الإيرادات العامة
625	562	564	401	الإيرادات المحلية
273	273	253	202	إيرادات ضريبية
253	234	166	122	إيرادات غير ضريبية
100	55	146	78	توزيعات أرباح
1,123	1,122	1,087	896	إيرادات المقاصة
118	116	20	25	ارجاعات ضريبية
53	47	20	25	ضريبة قيمة مضافة
65	69	0	0	بترول
2,780	2,825	2,845	2,543	إجمالي النفقات الجارية و صافي الاقتراض
1,410	1,453	1,481	1,283	رواتب واجور
22%	23%	24%	25%	نسبة من إجمالي الناتج المحلي
990	925	964	725	النفقات الجارية الأخرى
432	291	399	239	نفقات تشغيلية
558	634	565	486	نفقات تحويلية
380	447	400	535	صافي الاقتراض
-1,150	-1,257	-1,213	-1,271	العجز في الميزان الجاري قبل التمويل
18%	20%	20%	25%	نسبة من إجمالي الناتج المحلي
503	250	492	131	النفقات التطويرية
0	-387	-217	-23	صافي التغير في المتأخرات
-1,653	-1,894	-1,922	-1,426	العجز الإجمالي قبل التمويل
26%	29%	32%	28%	نسبة من إجمالي الناتج المحلي
1,653	1,894	1,922	1,426	التمويل
1,150	1,763	1,634	1,011	دعم الموازنة
503	250	492	100	تمويل النفقات التطويرية
	15		421	إيرادات المقاصة المجمدة المفرج عنها
	-134	-204	-106	تمويل البنوك
6,303	6,425	6,088	5,070	إجمالي الناتج المحلي

³² قانون موازنة 2009 الذي كان قد أعد قبل العدوان العسكري الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، لا يتضمن دعم موازنة الطوارئ الإضافية.